



جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، علوم التسيير

تخصص: محاسبة و جباية

بغنوان:

تأثير تطبيق الرقمنة في الإدارة الجبائية على الإلتزام الضريبي في المؤسسة
الاقتصادية
مديرية الضرائب - ورقلة-

من إعداد الطالبين:

تالي نورالدين

مجول محمد ضياء

تاريخ المناقشة: 2026/05/21

لجنة المناقشة مكونة من السادة:

(أستاذ التعليم العالي جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا

(أستاذ التعليم العالي جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا و مقرا

(أستاذ التعليم العالي جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

بضياف عبد الباقي

صديقي فؤاد

صالح قريشي

السنة الجامعية: 2026/2025

شكر وعرفان

يشرفني أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور **صديقي فؤاد** الذي تفضل بقبول الإشراف على هذه الأطروحة، وقدّم لي التوجيهات العلمية القيمة والملاحظات البناءة التي ساهمت في إنجاز هذا العمل.

كما أتوجه بالشكر إلى كل الأساتذة الكرام بقسم العلوم الاقتصادية والمالية، وإلى موظفي مديرية الضرائب بولاية ورقلة الذين تعاونوا معي في إجراء الدراسة الميدانية.

وأسأل الله أن ينفع بهذا العمل الجميع، وأن يجعله إضافة متواضعة إلى مكتبة الدراسات الجبائية العربية.

إهداء

إلى والديّ الكريمين
إلى أساتذتي الأجلاء
إلى كل من ساهم في إنجاز هذا البحث

الملخص

هدفت الدراسة إلى معرفة واقع تطبيق الرقمنة الجبائية بمديرية الضرائب لولاية ورقلة، وتحديد مدى أثرها على مستوى الالتزام الضريبي للمؤسسات الاقتصادية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي، وقد تمثلت عينة الدراسة في موظفي وإدارات مديرية الضرائب لولاية ورقلة، حيث بلغت العينة (38) موظفاً ومسؤولاً ممن لهم صلة مباشرة بموضوع البحث. ولجمع البيانات تم الاعتماد على استبيان كأداة رئيسية. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها وجود واقع رقمي جبائي معقول بمديرية الضرائب يبرز أساساً في تفعيل منصة التصريح الإلكتروني، كما أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية للرقمنة الجبائية على مستوى الالتزام الضريبي للمؤسسات الاقتصادية، حيث تُفسر الرقمنة الجبائية ما نسبته (29.3%) من التباين في مستوى الالتزام الضريبي. بالإضافة إلى كشف النتائج عن وجود عدة عراقيل وتحديات تقنية وبشرية تؤثر على التحول الرقمي الكامل، يتصدرها ضعف البنية التحتية الرقمية.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة الجبائية؛ الالتزام الضريبي؛ الإدارة الجبائية؛ المؤسسات الاقتصادية؛ مديرية الضرائب.

Abstract

This study aimed to examine the reality of implementing tax digitalization at the Tax Directorate of Ouargla Province and to determine its impact on the level of tax compliance among economic enterprises. To achieve the study's objectives, a descriptive-analytical approach was adopted. The study sample consisted of employees and executives at the Tax Directorate of Ouargla Province, comprising 38 employees and officials directly involved with the research topic. Data were collected primarily using a questionnaire as the main instrument.

The study reached several findings, most notably the existence of a reasonable level of tax digitalization at the Tax Directorate, primarily reflected in the activation of the e-declaration platform. Furthermore, the results showed a statistically significant positive effect of tax digitalization on the level of tax compliance among economic enterprises, with tax digitalization explaining 29.3% of the variance in compliance levels. Additionally, the findings revealed several technical and human obstacles and challenges hindering full digital transformation, chief among which is the weakness of the digital infrastructure.

Keywords: Tax Digitalization; Tax Compliance; Tax Administration; Economic Enterprises; Tax Directorate.

الفهرس:

الصفحة	العنوان
-	شكر وعرفان
-	الاهداء
-	الملخص
-	الفهرس
-	قائمة الجداول
-	الهيكل التنظيمي للمؤسسة
أ - ج	مقدمة العامة
الفصل الأول: الإطار النظري للرقمنة الجبائية والالتزام الضريبي	
1	مقدمة الفصل
2	المبحث الأول: الرقمنة في الإدارة الجبائية - المفهوم والأهداف والمجالات
2	المطلب الأول: مفهوم الرقمنة الجبائية وأسسها النظرية
5	المطلب الثاني: أهداف ومجالات تطبيق الرقمنة في الإدارة الجبائية
9	المبحث الثاني: الالتزام الضريبي المفهوم والمحددات والعوامل المؤثرة
9	المطلب الأول: مفهوم الالتزام الضريبي وأبعاده القانونية والاقتصادية
10	المطلب الثاني: محددات الالتزام الضريبي في المؤسسات الاقتصادية
14	خلاصة الفصل:
الفصل الثاني: الإطار المنهجي والتطبيقي للدراسة الميدانية	
16	مقدمة الفصل
17	المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية
17	المطلب الأول: الإطار المنهجي للدراسة
18	المطلب الثاني: أداة جمع البيانات (الاستبيان)
20	المطلب الثالث: برنامج SPSS وتوظيفه في التحليل
23	المبحث الثاني: تقديم مديرية الضرائب لولاية ورقلة
23	المطلب الأول: الإطار القانوني والتنظيمي لمديرية الضرائب الولائية
25	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية ورقلة

30	المطلب الثالث: واقع الرقمنة في مديرية الضرائب لولاية ورقلة
31	المبحث الثالث: خصائص عينة الدراسة واختبارات الثبات والتوزيع
31	لمطلب الأول: الخصائص الديموغرافية والمهنية لأفراد العينة
35	المطلب الثاني: اختبار ثبات أداة الدراسة (Cronbach's Alpha)
36	المطلب الثالث: اختبار التوزيع الطبيعي (Kolmogorov-Smirnov)
37	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية
39	مقدمة الفصل:
40	المبحث الأول: التحليل الوصفي لمحاور الدراسة
40	المطلب الأول: تحليل واقع الرقمنة الجبائية في مديرية الضرائب بورقلة
41	المطلب الثاني: تحليل مستوى الالتزام الضريبي للمؤسسات
42	المطلب الثالث: تحليل أثر الرقمنة الجبائية على مستوى الالتزام الضريبي
44	المطلب الرابع: تحليل العراقيل والتحديات أمام الرقمنة الجبائية
45	المبحث الثاني: اختبار فرضيات الدراسة
45	المطلب الأول: اختبار العلاقة بين الرقمنة الجبائية والالتزام الضريبي
46	المطلب الثاني: اختبار أثر الرقمنة الجبائية على الالتزام الضريبي
48	المبحث الثالث: مناقشة النتائج والتوصيات
49	المطلب الأول: مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الإطار النظري
49	المطلب الثاني: الاستنتاجات العامة للدراسة
50	المطلب الثالث: التوصيات والمقترحات
52	خلاصة الفصل
53	خاتمة عامة
55	قائمة المراجع والمصادر
57	الاستبيان

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	مقارنة في التحول الرقمي الجبائي	08
02	ملخص محددات الالتزام الضريبي في المؤسسات الاقتصادية	13
03	يوضح تفسير المتوسطات الحسابية لمقياس ليكرت الخماسي	19
04	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	31
05	توزيع أفراد العينة حسب العمر	32
06	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	32
07	توزيع أفراد العينة حسب التخصص	33
08	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	33
09	توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة	34
10	توزيع أفراد العينة حسب المصلحة الحالية	34
11	نتائج اختبار الثبات	36
12	ملخص نتائج اختبار KS	36
13	تحليل واقع الرقمنة الجبائية	40
14	تحليل مستوى الالتزام الضريبي للمؤسسات	41
15	تحليل أثر الرقمنة الجبائية على مستوى الالتزام الضريبي	42
16	التحليل العراقي والتحديات أمام الرقمنة الجبائية	44
17	يوضح نتائج اختبار سبيرمان	45
18	يوضح ملخص النموذج (Model Summary)	46
19	يوضح اختبار جودة النموذج (ANOVA)	47
20	يوضح معاملات الانحدار (Coefficients)	47
21	يوضح قبول أو رفض الفرضيات	48

الهيكل التنظيمي للمؤسسة:

25	الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب	01
----	---	----

مقدمة عامة

يشهد العالم المعاصر خلال العقود الأخيرة تحولات متسارعة وعميقة شملت مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، ويُعدّ التطور التكنولوجي والانتشار الواسع لتقنيات المعلومات والاتصال من أبرز العوامل التي أسهمت في إحداث هذه التحولات. فقد أصبحت الرقمنة خيارًا استراتيجيًا لا غنى عنه بالنسبة لمختلف المؤسسات، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو إدارية، لما توفره من إمكانيات كبيرة في مجال معالجة المعلومات، وتسريع العمليات، وتحسين جودة الخدمات، وترشيد استخدام الموارد، وتعزيز القدرة على اتخاذ القرارات في الوقت المناسب. ولم تعد الرقمنة مجرد وسيلة تقنية لتحديث أساليب العمل، بل أصبحت توجهًا متكاملًا لإعادة بناء طرق التسيير والإدارة، بما يتلاءم مع متطلبات البيئة الحديثة القائمة على السرعة والدقة والشفافية وتبادل المعلومات.

وفي هذا الإطار، برز مفهوم التحول الرقمي باعتباره أحد أهم الاتجاهات الحديثة في تطوير أداء الإدارات العمومية، حيث تسعى العديد من الدول إلى الانتقال من الإدارة التقليدية القائمة على الوثائق الورقية والإجراءات المعقدة وطول آجال معالجة الملفات، إلى إدارة رقمية تعتمد على نظم المعلومات وقواعد البيانات والمنصات الإلكترونية في تقديم الخدمات العمومية وإدارة مختلف العمليات. ويهدف هذا التحول إلى بناء إدارة أكثر كفاءة ومرونة، قادرة على الاستجابة لمتطلبات المواطنين والمتعاملين الاقتصاديين، والحد من البيروقراطية، وتحسين جودة الخدمات، وتعزيز الشفافية، فضلًا عن توفير المعلومات بصورة أكثر سرعة ودقة وأمانًا.

وتكتسب عملية التحول الرقمي أهمية خاصة في مجال الإدارة الجبائية، بالنظر إلى الدور المحوري الذي تؤديه الجباية في تمويل النفقات العمومية وتوفير الموارد المالية اللازمة لتمويل مختلف البرامج والسياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة. فالضريبة لا تمثل مجرد مورد مالي للخزينة العمومية، وإنما تعد كذلك أداة من أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية، يمكن من خلالها المساهمة في تحقيق التوازنات الاقتصادية، وتمويل الخدمات العمومية، ودعم التنمية المحلية والوطنية، وتحقيق قدر من العدالة في توزيع الأعباء العامة. ومن ثم، فإن فعالية النظام الجبائي ترتبط بدرجة كبيرة بمدى قدرة الإدارة الجبائية على تحصيل الإيرادات المستحقة، ومتابعة المكلفين بالضريبة، وتسهيل الإجراءات، وضمان احترام التشريع والتنظيم الجبائيين.

وقد فرضت التحولات الرقمية المتسارعة على الإدارات الجبائية إعادة النظر في أساليب عملها التقليدية، والبحث عن حلول تكنولوجية تسمح بتحسين عملية التسيير والتحصيل والمراقبة الجبائية. وفي هذا السياق، أصبحت الرقمنة الجبائية تمثل أحد أهم الآليات الحديثة التي يمكن من خلالها تطوير أداء الإدارة الضريبية، من خلال

اعتماد الأنظمة المعلوماتية والمنصات الإلكترونية وقواعد البيانات الرقمية والربط بين مختلف المصالح، بما يسمح بتبادل المعلومات ومعالجتها بطريقة أكثر سرعة ودقة. كما تساهم الرقمنة في تقليل الاعتماد على الوثائق الورقية، وتسهيل التصريح والدفع الإلكترونيين، وتبسيط الإجراءات أمام المكلفين بالضريبة، وتقليص الوقت والتكاليف المرتبطة بالمعاملات الجبائية.

ولا تقتصر أهمية الرقمنة الجبائية على تحسين أداء الإدارة فحسب، وإنما تمتد كذلك إلى علاقتها بسلوك المكلفين بالضريبة ومدى التزامهم بواجباتهم الجبائية. فالالتزام الضريبي يمثل أحد العناصر الأساسية لنجاح أي نظام جبائي، ويقصد به مدى احترام المكلفين للالتزامات التي يفرضها عليهم التشريع الجبائي، سواء تعلق الأمر بالتصريح بالنشاط، أو تقديم التصريحات في الآجال القانونية، أو دفع الضرائب والرسوم المستحقة، أو مسك الوثائق والسجلات المطلوبة. ومن هذا المنطلق، يمكن للرقمنة أن تؤدي دورًا مهمًا في تعزيز الالتزام الضريبي، من خلال جعل الإجراءات أكثر سهولة ووضوحًا، وتوفير الخدمات عن بعد، وتقليل الاتصال المباشر بين المكلف والإدارة، الأمر الذي قد يساهم في الحد من بعض مظاهر البيروقراطية والفساد، كما يسمح للإدارة بتحسين قدراتها في مجال المتابعة والمراقبة والكشف عن حالات عدم الامتثال.

وفي المقابل، فإن تحقيق الرقمنة الجبائية لأهدافها لا يرتبط بمجرد إدخال الوسائل التكنولوجية أو إنشاء المنصات الإلكترونية، وإنما يتطلب توفر مجموعة من الشروط التقنية والبشرية والتنظيمية والتشريعية. فنجاح التحول الرقمي يستدعي وجود بنية تحتية تكنولوجية ملائمة، وشبكات اتصال فعالة، ونظم معلومات متطورة ومتكاملة، إلى جانب توفير الموارد البشرية المؤهلة والقادرة على التعامل مع التقنيات الحديثة. كما يتطلب الأمر نشر الثقافة الرقمية لدى المكلفين بالضريبة، وضمان أمن المعلومات وحماية البيانات، وتحسين جودة الخدمات الإلكترونية، ومعالجة الصعوبات المرتبطة باستخدام الأنظمة الرقمية. وبالتالي، فإن دراسة الرقمنة الجبائية لا ينبغي أن تقتصر على الجانب التقني، بل يجب أن تتناول كذلك أبعادها الإدارية والتنظيمية والبشرية، ومدى انعكاسها على سلوك المكلفين وأدائهم لالتزاماتهم الجبائية.

وفي السياق الجزائري، حظي موضوع إصلاح الإدارة العمومية والانتقال نحو الإدارة الإلكترونية باهتمام متزايد خلال السنوات الأخيرة، تزامنًا مع التطورات التكنولوجية العالمية والحاجة إلى تحسين أداء المؤسسات العمومية ومواكبة متطلبات الاقتصاد الرقمي. وقد عملت الدولة الجزائرية على إدخال تكنولوجيات المعلومات والاتصال في مختلف القطاعات، ومن بينها القطاع الجبائي، بهدف تحديث الإدارة الجبائية وتحسين طرق التسيير والتحصيل، وتطوير الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة، والحد من التعقيدات الإدارية، وتعزيز فعالية الرقابة الجبائية.

وقد شهدت الإدارة الجبائية الجزائرية تدريجيًا إدخال عدد من الأنظمة والخدمات الرقمية التي تهدف إلى تسهيل العلاقة بين الإدارة والمكلفين، وتوفير بعض الخدمات والتصريحات عن بعد، وتحسين معالجة المعلومات والبيانات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي. ويأتي ذلك في إطار مسعى أوسع لعصرنة الإدارة الجبائية والانتقال من نموذج إداري تقليدي يعتمد بدرجة كبيرة على الحضور الشخصي والوثائق الورقية إلى نموذج أكثر اعتمادًا على التكنولوجيا والأنظمة المعلوماتية. ويُنتظر من هذا التحول أن يساهم في تحسين مردودية الإدارة الجبائية، ورفع مستوى جودة الخدمات، وتعزيز الشفافية، وتوفير معلومات أكثر دقة يمكن الاستناد إليها في عمليات المتابعة والمراقبة والتحصيل.

غير أن مسار الرقمنة الجبائية في الجزائر، رغم التطورات المسجلة، لا يزال يواجه مجموعة من التحديات التي قد تؤثر في مدى تحقيق الأهداف المرجوة منه. ومن بين هذه التحديات ما يرتبط بالبنية التحتية الرقمية، وجودة شبكات الاتصال، ومدى تكامل الأنظمة المعلوماتية، بالإضافة إلى تحديات مرتبطة بتأهيل الموارد البشرية وقدرتها على التكيف مع أساليب العمل الرقمية. كما أن نجاح الخدمات الإلكترونية يرتبط بدرجة تقبل المكلفين لها ومدى امتلاكهم للمهارات والمعارف اللازمة لاستخدامها، فضلًا عن ضرورة ضمان استمرارية الأنظمة الرقمية وحماية المعلومات والمعطيات ذات الطابع الحساس.

وتزداد أهمية هذه الإشكالية عند دراسة المؤسسات الاقتصادية، باعتبارها من أهم الفئات المتعاملة بصورة مستمرة مع الإدارة الجبائية، إذ تخضع لعدد من الالتزامات والتصريحات والإجراءات التي تتطلب تواصلًا متكررًا مع المصالح الجبائية. ومن ثم، فإن مستوى تطور الرقمنة الجبائية يمكن أن يكون له تأثير مباشر أو غير مباشر على سلوك هذه المؤسسات تجاه التزاماتها الضريبية. فكلما كانت الإجراءات أكثر وضوحًا وسهولة وسرعة، وكلما توفرت الخدمات الإلكترونية المناسبة، قد تصبح عملية الامتثال للالتزامات الجبائية أقل تكلفة وجهدًا بالنسبة للمؤسسة. وفي المقابل، فإن وجود صعوبات تقنية أو نقص في التكوين أو ضعف في جودة الخدمات الرقمية قد يشكل عائقًا أمام الاستفادة الكاملة من مزايا الرقمنة.

وفي هذا الإطار، تبرز ولاية ورقلة باعتبارها مجالًا مناسبًا لدراسة واقع الرقمنة الجبائية وعلاقتها بالالتزام الضريبي للمؤسسات الاقتصادية، بالنظر إلى مكانتها الاقتصادية وأهمية النشاط الاقتصادي بها، وما يترتب عن ذلك من وجود عدد معتبر من المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين الذين تربطهم علاقة مباشرة بالإدارة الجبائية. ومن هنا، فإن دراسة واقع الرقمنة على مستوى مديرية الضرائب لولاية ورقلة تسمح بالتعرف على مدى تطبيق الوسائل الرقمية في العمل الجبائي، ومدى مساهمتها في تحسين الخدمات المقدمة للمؤسسات، وكذا الكشف عن مدى انعكاسها على التزام هذه المؤسسات بواجباتها الضريبية.

كما أن دراسة هذه العلاقة تكتسي أهمية خاصة بالنظر إلى أن الالتزام الضريبي لا يتحدد فقط بمستوى الوعي الجبائي لدى المكلفين أو بصرامة الرقابة والعقوبات، وإنما يمكن أن يتأثر كذلك بمدى سهولة الإجراءات الإدارية والجبائية، ووضوحها، وسرعة تنفيذها، ومدى توفر الخدمات الإلكترونية التي تساعد المكلف على الوفاء بالتزاماته دون تحمل أعباء إدارية إضافية. وعليه، فإن الرقمنة الجبائية يمكن أن تمثل أداة لتحسين العلاقة بين الإدارة والمكلف، والانتقال من علاقة يغلب عليها الطابع الإداري التقليدي إلى علاقة أكثر مرونة تقوم على توفير الخدمات والمعلومات والالتزامات عبر قنوات رقمية فعالة.

وانطلاقاً من ذلك، فإن دراسة أثر الرقمنة الجبائية على الالتزام الضريبي للمؤسسات الاقتصادية تكتسب بعداً علمياً وتطبيقياً مهماً، إذ تسمح من الناحية العلمية بفهم طبيعة العلاقة بين متغيرين يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بتحديث الإدارة الجبائية وتحسين أدائها، وهما الرقمنة الجبائية والالتزام الضريبي. أما من الناحية التطبيقية، فإنها تسعى إلى تشخيص واقع الرقمنة على مستوى مديرية الضرائب لولاية ورقلة، وتحديد مدى استفادة المؤسسات الاقتصادية من الخدمات الرقمية، والكشف عن أهم الصعوبات والعراقيل التي قد تحد من فعاليتها، فضلاً عن محاولة تحديد مدى مساهمة هذه الرقمنة في تعزيز التزام المؤسسات بواجباتها الجبائية.

إشكالية الدراسة تتمثل إشكالية هذه الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي: ما مدى أثر الرقمنة الجبائية على مستوى الالتزام الضريبي للمؤسسات الاقتصادية في مديرية الضرائب لولاية ورقلة؟
وتنبثق من هذه الإشكالية الرئيسية عدة أسئلة فرعية، منها:

- ما هو واقع الرقمنة الجبائية في مديرية الضرائب لولاية ورقلة؟
- ما هو مستوى الالتزام الضريبي للمؤسسات المتابعة من طرف المديرية؟
- ما طبيعة واتجاه العلاقة بين الرقمنة الجبائية والالتزام الضريبي؟
- ما هي أبرز العراقيل التي تحول دون تحقيق الرقمنة الجبائية لأهدافها الكاملة؟

أهمية الدراسة تكتسب هذه الدراسة أهمية نظرية وتطبيقية كبيرة. فمن الناحية النظرية، تساهم في إثراء الأدبيات العلمية العربية والجزائرية حول علاقة الرقمنة بالالتزام الضريبي. أما من الناحية التطبيقية، فإنها تقدم صورة واقعية عن حالة الرقمنة الجبائية في إحدى الولايات ذات الثقل الاقتصادي الكبير (ورقلة)، وتساعد متخذي القرار في وضع استراتيجيات أكثر فعالية لتسريع التحول الرقمي في الإدارة الجبائية.

أهداف الدراسة الهدف العام: قياس أثر الرقمنة الجبائية على مستوى الالتزام الضريبي للمؤسسات الاقتصادية بمديرية الضرائب لولاية ورقلة.

الأهداف الفرعية:

1. تشخيص واقع الرقمنة الجبائية في المديرية.

2. تقييم مستوى الالتزام الضريبي للمؤسسات المتابعة.
3. رصد طبيعة العلاقة الارتباطية بين الرقمنة الجبائية والالتزام الضريبي.
4. تحديد أبرز العراقيل والتحديات التي تواجه عملية الرقمنة.
5. اقتراح توصيات عملية لتحسين المنظومة الرقمية الجبائية.

فرضيات الدراسة

1. توجد علاقة ارتباطية إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الرقمنة الجبائية ومستوى الالتزام الضريبي للمؤسسات.
 2. يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للرقمنة الجبائية على مستوى الالتزام الضريبي.
 3. توجد عراقيل تقنية وبشرية وتنظيمية تحول دون تحقيق الرقمنة الجبائية لأهدافها.
- منهجية الدراسة اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت استبياناً كأداة رئيسية لجمع البيانات، معتمدة على مقياس ليكرت الخماسي. تم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS الإصدار 26، وتم اعتماد الاختبارات اللابارامترية نظراً لطبيعة البيانات.

حدود الدراسة:

- موضوعياً: تقتصر على الرقمنة الجبائية والالتزام الضريبي.
 - مكانياً: مديرية الضرائب لولاية ورقلة.
 - زمانياً: الفترة الممتدة من فبراير إلى أبريل 2026.
- هيكل المذكرة تتكون المذكرة من ثلاثة فصول:
- الفصل الأول: الإطار النظري للرقمنة الجبائية والالتزام الضريبي.
 - الفصل الثاني: الإطار المنهجي والتطبيقي للدراسة الميدانية.
 - الفصل الثالث: النتائج الميدانية، التحليل، المناقشة، والتوصيات.

الفصل الأول

الإطار النظري

الرقمنة الجبائية

والالتزام الضريبي

مقدمة الفصل

من أبرز التغييرات التي أعادت تشكيل ملامح الإدارة العامة في القرن الحادي والعشرين التحول الرقمي. بدأت الحكومات في التنافس على استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات لتقديم خدمات أفضل للمواطنين، وترشيد الموارد في الإنفاق العام، ومكافحة الفساد/تعزيز كشف الواجبات المفروضة. قد تكون إدارة الضرائب إحدى المجالات الإدارية التي تستفيد من هذا التحول أكثر من غيرها، إذ تعتمد على البيانات (إقرارات الأشخاص، ومعالجتها، والتحقق من الالتزام) للقيام بعملها مع ملايين دافعي الضرائب.

تُعدّ رقمنة الضرائب في صميم العلاقة بين الدولة والمواطن، وبين الدولة والمؤسسة. وتُفسّر هذه الحقيقة وحدها سبب أهمية رقمنة الضرائب إلى هذا الحد. تسعى إدارات الضرائب في جميع أنحاء العالم إلى تحقيق عدة أهداف مترابطة من خلال تحويل إجراءات الأعمال الورقية المعقدة إلى أنظمة إلكترونية سلسلة ومفتوحة—مما يجعل الامتثال الضريبي سهلاً، ويقلّل من التهرب الضريبي، ويزيد الإيرادات العامة، مع إنشاء أساسٍ للثقة المستدامة لدى دافعي الضرائب. وفي هذا الإطار، يشير كيرشيلر (2007) إلى أن مستوى الثقة الذي يضعه دافعو الضرائب في إدارة ضرائبهم، والانطباعات التي تكون لديهم بشأن عدالة النظام، من بين أقوى المؤشرات السلوكية للامتثال الطوعي—وهو ما تسعى الرقمنة إلى تعزيزه عبر توفير معلومات أكثر شفافية وإتاحة.

غير أن التحول الرقمي في الإدارة الجبائية ليس مجرد استبدال للأوراق بالشاشات؛ بل هو عملية معقدة تتضافر فيها أبعاد تقنية وتشريعية وبشرية وتنظيمية. فقد كشفت تجارب الدول النامية والناشئة أن الانتقال إلى البيئة الرقمية قد يُفرز تحديات جديدة لا تقل خطورة عن إشكاليات النظام التقليدي، كالاستبعاد الرقمي للمؤسسات الصغيرة، وضعف البنية التحتية للاتصالات، ومقاومة التغيير داخل المنظومة الإدارية. ويؤكد Alm et al (2010) أن فعالية الأنظمة الرقمية الجبائية رهينة بجودة التصميم التقني من جهة، وبمستوى الوعي الضريبي لدى المكلفين من جهة أخرى.

يبدأ الفصل الأول بوضع المقومات النظرية والفكرية التي يستند إليها البحث ككل. من خلال تحليل مفهوم التحول الرقمي في المجال الضريبي، تُستعرض أدواته وتطبيقاته في الجزء الأول. بعد ذلك، يتوجه التركيز نحو استكشاف فكرة الالتزام الضريبي، مع تسليط الضوء على جوانبه وعوامل تأثيره في النسيج الاقتصادي. لا يأتي هذا الهيكل عبثاً، بل يشكل قاعدة للنقاش المستقبلي حول العلاقة بين الرقمنة والتقييد الضريبي. تظهر أهميته عندما يتم ربطه بالأبحاث القادمة ضمن سياق الدراسة الأوسع

المبحث الأول: الرقمنة في الإدارة الجبائية – المفهوم والأهداف والمجالات

المطلب الأول: مفهوم الرقمنة الجبائية وأسسها النظرية

أولاً: مفهوم الرقمنة وإسقاطه على الإدارة الجبائية

في سياق الإدارة العامة، تشير الرقمنة إلى نقل البيانات والإجراءات الخدمية من الشكل اليدوي المعتمد على الورقة نحو بيئة إلكترونية قابلة للتلاعب عبر الحواسيب والبنى الرقمية (Mergel et al., 2019) على عكس التحول الإلكتروني الجزئي، فإن هذه العملية تمتد لتشمل إعادة تصميم شاملة للآليات التنظيمية. رغم ذلك، ليست مجرد استعاضة عن الوثائق الورقية بأخرى رقمية. بدلاً عنها، تعني تحويل جوهري في طريقة العمل داخل المؤسسات، كثيراً ما يظهر هذا الفارق عند مقارنة النتائج بين النظامين أحياناً يتضح أن الجهد لا يتعلق بالتقنية فقط. إنما أيضاً بكيفية تنظيم العمليات وفق نموذج جديد تماماً. هذا النوع من التعديل قد يؤثر في الكفاءة دون ظهور فوري للمتغيرات. بينما تحتفظ بعض الجهات بأساليب تقليدية، تمضي أخرى في تغيير أعمق. النتيجة تكون نظاماً مختلفاً في الهيكل وليس فقط في الأداة المستخدمة.

رغم اختلاف التفاصيل، فإن Okunogbe و Pouliquen (2022) يرون أن الرقمنة الجبائية تعني استخدام تقنيات الاتصال والمعلومات لتشغيل العمليات الضريبية آلياً وتجميعها داخل نظام بيانات واحد. هذا النظام يتضمن تسجيل الدافعين للضرائب، تقديم الإقرارات، دفع المستحقات، إنجاز عمليات المراجعة، فضلاً عن المراسلات بين الجهات المختصة. بالانتقال إلى Crandall وآخرين (2021)، لا تتوقف الفكرة عند الأتمتة الجزئية؛ بل تمتد لتشمل تكوين بيئة رقمية متصلة. في هذه البيئة، ترتبط إدارة الضرائب بعدد من الكيانات الأخرى مثل الهيئات الجمركية، وصناديق الضمان الاجتماعي، والنظام البنكي الوطني.

بدأت الرقمنة في المجال الضريبي بالانتشار عربياً مع تعريف الحمدان لها عام 2018. لم يقتصر المفهوم على مجرد استخدام التقنية، بل شمل تحويل العمليات الجمركية خطوة بخطوة. أحد أهداف هذا التحول هو رفع مستوى جودة الخدمات المقدمة للمواطنين. بالتالي، أصبح من الممكن توسيع دائرة من يدفعون الضرائب. رغم ذلك، لا يكفي التطبيق الآلي لضمان النتائج المرجوة. إذ إن الدمج بين الأنظمة الرقمية والسلوك الضريبي يُعد عنصراً محورياً. فالمطلوب ليس فقط تحديث البنية التحتية. بل أيضاً بناء ثقة المستخدم النهائي بالنظام. هكذا يمكن دعم الالتزام الطوعي دون الحاجة إلى إجراءات قسرية. من هنا، تأتي أهمية دراسة العلاقة بين الأتمتة وسلوك الدافعين.¹

¹.مجمد، رضا وشراف، خديجة. (2020). الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين مستوى الأداء الجبائي. مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 8، العدد 3، ص. 220-201.

ثانياً: المرتكزات النظرية للتحوّل الرقمي في الإدارة الجبائية

يرتكز التحوّل الرقمي الجبائي على ثلاثة أعمدة نظرية رئيسية متكاملة:

1. البنية التحتية التكنولوجية

رغم اختلاف الأولويات، تبقى البنية التحتية الرقمية حجر الزاوية في تحويل الأنظمة الضريبية. تتوزع مكوناتها بين شبكات اتصال عالية السعة، ومرافق تخزين البيانات، والبنى الحاسوبية المستندة إلى السحابة. دخلت فيها أيضاً أنظمة تشغيل قواعد المعلومات الجمركية، مع وضع ضوابط تقنية لتأمين المعطيات. وفق تقرير مشترك صادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام 2021، سجّلت البلدان التي أولت هذه البنية اهتماماً أكبر، تحسّناً يقع ما بين 8 بالمئة و15 بالمئة في مدى الالتزام الذاتي بالقوانين الضريبية. حدث هذا التغير خلاصةً لخمس سنوات من التشغيل الفعلي للأنظمة الجديدة.

تشير دراسة Fjeldstad وزملاؤه لعام ٢٠١٢ إلى أن ضعف البنية التحتية الرقمية في البلدان محدودة الدخل يعيق كثيراً من إمكانات التحوّل الرقمي في المجال الضريبي. رغم ذلك، فإن انخفاض انتشار الإنترنت وتواضع مستوى الأجهزة التقنية يؤديان إلى خروج شرائح كبيرة من المكلفين عن النظام الرقمي. نتيجة لذلك، تظهر ثغرات واضحة في الشمول الضريبي. بعبارة أخرى، لا تتحقق الغايات المتوقعة من تحديث الإجراءات الجمركية والمالية. هذا النقص الهيكلي يحدّ من الفاعلية الحقيقية للسياسات الحديثة.

2. إدارة التغير التنظيمي

النجاح في التحوّل الرقمي الضريبي لا يعتمد فقط على الأدوات التقنية. بدل ذلك، يظهر أن البعد البشري والتنظيمي له دور أساسي. من هنا، تبرز أهمية نظرية إدارة التغير التي صاغها كوتر عام 1996. هذه النظرية توفر مدخلاً فعالاً لتحليل عمليات التحوّل داخل الجهات الحكومية. ربما يكون المفتاح هو وجود رؤية استراتيجية دقيقة. معها، تحتاج المؤسسة إلى دعم قيادي حقيقي من الإدارة العليا. بالتوازي، يجب بناء برامج متواصلة للتدريب والتأهيل الوظيفي. أخيراً، تتطلب العملية أدوات عملية لتغيير الثقافة الداخلية. تلك الأدوات تشجع على القيم المرتبطة بالكفاءة الرقمية وأداء الخدمة الجمركية بشكل أفضل.

بدأت دراسة لاسن وفريقه عام 2020 بالنظر في تجربة ثماني دول نامية استخدمت أنظمة رقمية للضرائب. رغم اختلاف السياقات، بقي واضحاً أن العوامل مثل كفاءة الموظفين، نوعية القيادة خلال التحوّل، ومدى الممانعة داخل المؤسسات شكلت معاً أكثر من 40% من الفروقات في النتائج. هذه النسبة لا تعني فقط أن البنية البشرية مهمة، بل تشير إلى أن اعتماد التقنية لا يمكن عزله عن سياقه التنظيمي الأوسع. بالتالي، لم يعد بالإمكان اعتبار الرقمنة عملية تقنية بحتة، إنما خطوة متداخلة مع إعادة هيكلة إدارية حقيقية.¹

1. مجمد، رضا وشراف، خديجة. (2020). نفس المرجع، ص. 201-220.

3. الإطار القانوني والتشريعي

رغم أهمية التحول الرقمي في المجال الضريبي، تبقى الحاجة إلى دعم قانوني واضح شرطاً أساسياً. تحت هذا الدعم، تدرج أحكام الاعتراف بالتوقيع الإلكتروني كوسيلة رسمية لإثبات التعاملات. بالإضافة إلى ذلك، تتطلب الفواتير الصادرة إلكترونياً أنصبة تشريعية خاصة بقبولها أمام الجهات الضريبية. كذلك لا يمكن تجاهل الأنظمة التي تنظم جمع وتخزين بيانات المكلفين بطريقة آمنة. من جهة أخرى، يجب تحديد القواعد المتعلقة بالإقرارات المرسلة عبر الإنترنت، بما فيها المواعيد والأوضاع الشكلية اللازمة لانعقادها. بدون هذه العناصر المتصلة بعضها ببعض، يفقد النظام مقوماته الأساسية.

تشير الأبحاث المقارنة إلى أن غياب إطار قانوني واضح، أو تأخر صدوره مقارنة بالتحويلات التقنية، يؤدي إلى فراغ تنظيمي. هذا الفراغ بدوره يؤثر على ثقة المستخدمين في الأنظمة الرقمية. كما يجعل العلاقة بين الهيئات الضريبية والمواطنين أكثر عرضة للخلافات. من جهة أخرى، وجدت دراسة أجراها Fjeldstad و Moore عام 2009 حول إصلاح القطاع الضريبي في دول أفريقيا جنوب الصحراء أن السبق التشريعي على التنفيذ التكنولوجي أدى إلى نتائج أعلى في الالتزام الضريبي. بينما ظهرت تحديات أكبر في البلدان التي اعتمدت حلولاً رقمية دون دعم تشريعي متين.¹

ثالثاً: مزايا الرقمنة في الإدارة الجبائية

رغم اختلاف وجهات النظر أحياناً، يتفق المتخصصون في الدراسات الضريبية على أن التحول الرقمي يقدم فوائد متعددة للجهات الضريبية وللمواطنين معاً. من زاوية أخرى، تظهر هذه الفوائد بشكل واضح عند تقسيمها إلى ثلاث فئات رئيسية

رغم ارتفاع كلفة البنية التحتية أولاً، تظهر الفائدة الحقيقية للرقمنة عند تنفيذ العمليات اليومية. تقلص الأنظمة الرقمية الوقت اللازم لمعالجة الطلبات الضريبية بشكل ملحوظ، بحسب تقارير صادرة عام ٢٠١٧. بينما كانت المعاملات الورقية تستغرق أياماً، أصبح بالإمكان إنهاؤها خلال ساعات قليلة فقط. بدلاً من الاعتماد على الموظفين للتدقيق، تدخل الخوارزميات حيز العمل لاكتشاف الشكوك في البيانات. عند دمج قواعد المعلومات المختلفة، يصبح رصد الأنماط غير النظامية أمراً متاحاً فعلياً. من خلال استخدام أدوات تعلم الآلة، يمكن تتبع السلوكيات التي قد تشير إلى تزيف في الإقرارات. بعد جمع الكم الهائل من البيانات، تبدأ عمليات التنقيب عن العلاقات الخفيفة بين المتغيرات. لكن النجاح ليس تلقائياً؛ بل يتطلب بنى رقمية مرنة وقابلة للتطوير بمرور الزمن.²

¹ . مجمد، رضا وشراف، خديجة. (2020). نفس المرجع، ص. 201-220

² . بن عزة، محمد. (2019). الإصلاح الجبائي في الجزائر وأثره على التهرب الضريبي: دراسة تحليلية للفترة 2000-2018. مجلة الاقتصاد والإدارة، جامعة تلمسان، العدد 15، ص. 45-72

رغم التحديات، أظهرت الرقمنة تأثيراً واضحاً في تحسين تجربة دفع الضرائب. بعض المواطنين بدؤوا يشعرون بفرق حقيقي بعد اختصار الوقت الذي كانوا يقضونه في المعاملات. أنظمة جديدة بدأت بالظهور، كتلك المتعلقة بإرسال الفواتير عبر الإنترنت. في رواندا، لوحظ ارتياح أكبر لدى المكلفين عقب استخدام النظام الإلكتروني. بدلاً من الوقوف في الطوابير، أصبح بالإمكان إنهاء الإجراءات في أي وقت. مثلاً، دراسة أجراها Mascagni وزملاؤه عام 2018 سلطت ضوءاً على هذه النتيجة. الأمر لم يعد يتطلب زيارة مكتب الضريبة شخصياً. تحسناً طفيفاً شوهد حتى في المناطق التي كانت تعاني من بطء الخدمات سابقاً.

رغم غياب الثقة في بعض الأحيان، فإن تحويل العمليات الضريبية إلى صيغ رقمية يولد سجلاً إلكترونياً دقيقاً لكل معاملة. بدون الحاجة إلى وسطاء، يمكن مراجعة كل خطوة تم اتخاذها داخل المنظومة الجبائية بسهولة نسبية. هذا النوع من التتبع لا يسمح بتغيير البيانات بل يكشف أي انحراف قد يحدث أثناء المعالجة. نتيجة لذلك، يتضاءل المجال أمام الممارسات المشبوهة التي كانت تعتمد على الغموض الإداري. من جهة أخرى، لوحظ أن ضغط الموظفين على الدافعين للضرائب أصبح أقل حدة بعد ظهور هذه الآثار الرقمية. وفقاً لأبحاث سابقة، مثل دراسة فيلدستاد وآخرين عام 2012، تراجع طلب الرشاوى الصغيرة بشكل ملموس. ما كان يُعرف بالاتفاقات الجانبية بين المسؤولين والمواطنين فقد كثيراً من قيمته العملية. في النهاية، لم يعد بإمكان البعض استغلال النقاط الرخوة في النظام كما في الماضي.¹

المطلب الثاني: أهداف ومجالات تطبيق الرقمنة في الإدارة الجبائية

أولاً: أهداف التحديث الجبائي الرقمي

في قلب المنظومة الضريبية الرقمية تكمن أهداف فورية تتعلق بالعمل اليومي. بعدها مباشرة تأتي الغايات المتوسطة التي تُرسم على خلفية خطط تمتد لعدة سنوات. تتربع في القمة رؤى إنمائية بعيدة المدى تحاكي مستقبل الاقتصاد ككل.

تبدأ الأهداف اليومية بالعمل على تسهيل خطوات التسجيل الضريبي وإرسال الإقرارات. بعدها يأتي دور تقليل الوقت المستغرق في معالجة الطلبات الجمركية. في موازاة ذلك، يتم التركيز على رفع جودة المعلومات المالية وتقليل الشوائب فيها. كما يُنظر إلى تحسين قنوات التواصل بين الموظفين والمستخدمين باعتباره عنصراً أساسياً. من زاوية أخرى، تتوجه الرؤى البعيدة نحو إدراج الفئات غير المسجلة ضمن النظام الخاضع للضرائب. ذلك بجانب العمل المتوازي لمكافحة حالات التهرب الضريبي بشكل منهجي. إلى هنا، لا يمكن تجاهل الدور المركزي لتعزيز الالتزام الطوعي لدى المواطنين. الأمر الذي يؤثر مباشرة على فاعلية تحصيل الإيرادات العامة.

¹ بن عزة، محمد. (2019). نفس المرجع السابق، ص. 45-72.

أما ما يتعلق بأهداف النمو، فالتركيز ينصبّ على تعزيز الثقة بين الدولة وأفراد المجتمع، بدلاً من مجرد التطبيق الآلي للقوانين، يُبنى نظام ضريبي متوازن ومُنتج. هذا النظام يعمل خدمة لأولويات الاقتصاد الوطني طويل الأمد (IMF, 2022).

ثانياً: مجالات التحوّل الرقمي الجبائي

1. منظومة التسجيل الجبائي الإلكتروني

الدخول إلى النظام الضريبي الرقمي غالباً ما يبدأ بالتسجيل الإلكتروني عبر الإنترنت. من خلال هذا النظام، تتجمع بيانات الدافعين بشكل دوري وشامل، تشمل وضعهم القانوني والمالي. هنا يتم ربط المعلومات بقواعد خارجية مثل السجل التجاري أو الهيئات الجمركية، دون الحاجة لتكرار الإدخال. تجربة تنزانيا مثال حي: العدد ارتفع بسرعة حين جُمع كل شيء تحت بنية واحدة رقمية. في غضون ثلاث سنوات فقط، أصبح لدى الدولة ضعف عدد المسجلين سابقاً.

2. التصريح الضريبي الإلكتروني (e-Filing)

رغم صعوبة قياس كل أثر بدقة، إلا أن تقديم الإقرار الضريبي إلكترونياً يسهّل على المكلفين إرسال بياناتهم دون زيارة المكاتب. من جهة أخرى، تشير العديد من الدراسات إلى أن هذا النوع من التصريحات يؤثر بشكل مباشر في زيادة التزام المواطنين بالقوانين الضريبية. بالتالي، تتخفض الكلفة المرتبطة بإعداد المستندات والإجراءات عندما يستخدم الناس المنصات الرقمية. كما تتضاءل نسبة الأخطاء المتعلقة بالأرقام والحسابات بفضل عمليات الفحص التي تقوم بها الأنظمة تلقائياً. في الوقت نفسه، تستطيع الجهات المسؤولة عن الجباية معالجة المعلومات الواردة فور استلامها وتحليلها بدون تأخير.

في دولة الدانمارك، أظهرت دراسة أجراها Kleven وزملاؤه عام ٢٠١١ أن العائدات الضريبية ارتفعت حين تم تقديم إقرارات جاهزة للمواطنين. بدلاً من كتابة البيانات يدوياً، وجد الأشخاص أمامهم نموذجاً مكتملاً بمساعدة تقنيات تجميع المعلومات من البنوك وأرباب العمل. نتيجة لذلك، قلّ عدد المحاولات لتضخيم المصروفات أو تخفيض الدخل المُعلن. إذ بدا واضحاً للمسجل أنه لا فائدة من التصريح الخاطئ ما دامت الجهات المعنية تتلقى بيانات مباشرة من مصدرها دون تدخل بشري. بالتالي، لم يعد بالإمكان إنكار وجود دخل معين بمجرد ظهوره في السجلات الرسمية قبل تقديم الإقرار نفسه.¹

¹ 12 . Mergel, I., Edelmann, N., & Haug, N. (2019). Defining digital transformation: Results from expert interviews. Government Information Quarterly, 36(4), 101385.

3. الفوترة الإلكترونية (e-Invoicing)

التحول نحو الفوترة الرقمية يُعد خطوة محورية في تعزيز الشفافية الضريبية، خصوصاً فيما يتعلق بضريبة القيمة المضافة. بدلاً من الأوراق التقليدية، تُولّد الفواتير بشكل إلكتروني ومُعتمّدة بتوقيعات رقمية. يتم الإرسال مباشرة إلى النظام الإلكتروني للهيئة الضريبية بمجرد إصدارها أو ضمن أطر زمنية واضحة. خلال هذه العملية، لا يتطلب الأمر أي تدخل بشري لنقل البيانات. تكمن الفكرة الأساسية في ربط المعاملات التجارية بالسجلات الرسمية فور حدوثها.

كشفت دراسة بوميرانز عام 2015 في تشيلي أن استخدام الفوترة الرقمية يرفع تحصيل ضريبة القيمة المضافة بنحو 7 إلى 10%. رغم ذلك، كان النظام القائم على الفواتير التقليدية عاجزاً عن اكتشاف الثغرات الموجودة في سلسلة الإبلاغ. بالمقابل، نجحت تجربة البرازيل مع نظام " (NF-e) Nota Fiscal Eletrônica" في تقليص حالات التهرب بين المنشآت. ذلك لأن النظام يربط بيانات البائع بالمشتري بشكل آلي، ما يجعل التناقضات الظاهرة دليلاً واضحاً على عدم الدقة. من هنا، أصبح بالإمكان كشف الانحرافات التي كانت تمر دون رصد سابقاً.

4. الدفع الإلكتروني للضرائب والرسوم

من خلال النظام الإلكتروني للدفع، يقدر المكلفون على أداء ما عليهم من ضرائب بطرق مختلفة؛ كاستخدام البطاقة البنكية أو التحويل الرقمي. بعض هذه الطرق تشمل المحافظ الإلكترونية وأيضاً مراكز البنوك المعترف بها. الأداة رقمت العملية برمتها مما خفض الوقت المستغرق في تحصيل المستحقات الضريبية. فضلاً عن ذلك بدأت تظهر انعكاسات إيجابية على نفقات تشغيل الصيرفة المالية. التعاملات النقدية التي كانت تتطوي على الكثير من الأخطار صارت شبه منعدمة نتيجة لهذا التحول. النتائج ظهرت سريعاً في طريقة إدارة السيولة داخل المنظومة الجبائية.

من البيانات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي يظهر أن بعض الدول العضو، بعد إدخالها نظم دفع ضريبي إلكترونية متصلة، سجّلت تراجعاً في مدة تأخير السداد قد يصل حدّه إلى ثلاثين بالمئة. هذه النتائج تأتي بالتزامن مع تطوّر واضح في استمرارية تحصيل الضرائب ودقّة تسجيلاتها المالية.¹

¹ 12 .. Mergel, I., Edelmann, N., & Haug, N. (2019). Defining digital transformation: Results from expert interviews. Government Information Quarterly, 36(4), 101385.

5. منظومة المراجعة والرقابة الجبائية الرقمية

تحول التقنيات الرقمية عمليات الفحص الضريبي بشكل جوهري. بدلاً من الطرق التقليدية، تعتمد الأنظمة الحديثة على تحليل البيانات لحظياً. تكشف أدوات الاستخلاص المالي الشاذ عن مخالفات غير ظاهرة بسهولة. المراقبة الآن تستهدف الحالات عالية الخطورة بناءً على نماذج حسابية دقيقة. أصبح بالإمكان تتبع الإقرارات المشبوهة دون الحاجة إلى فحوص عامة.

كانت هذه الأساليب العشوائية تمثل عبئاً كبيراً على المؤسسات والإدارة الضريبية. إحدى التجارب البحثية (Kleven وآخرون، ٢٠١١) بيّنت أن شدة الرقابة ترفع معدل الدفع التلقائي. عنصر القلق من الاختيار العادل للتدقيق يؤثر أكثر من مجرد الغرامات المالية. النظام الجديد لا يعتمد فقط على العقوبات بل على احتمالية الكشف السريع. تغير سلوك دافعي الضرائب يحدث عندما يتوقعون رداً فورياً من النظام.

ثالثاً: تجارب مقارنة في التحول الرقمي الجبائي

استفادت كثير من الدول من التحول الرقمي في قطاعها الجبائي، ويمكن استعراض ثلاث تجارب نموذجية متباينة في سياقها الاقتصادي والجغرافي:

الدولة	المنظومة الرقمية المطبقة	النتائج الرئيسية
البرازيل	منظومة NF-e للفاكتورة الإلكترونية منذ 2005	تراجع التهرب في ضريبة TVA بأكثر من 12%، وتوسّع القاعدة الضريبية بشكل ملحوظ
رواندا	نظام السجل النقدي الإلكتروني (EBM) منذ 2013	زيادة إيرادات TVA بنسبة 20% في السنتين الأوليتين، وتحسّن رضا المكلفين
المغرب	منظومة DGI الرقمية الشاملة	تبسيط الإقرارات، خفض التكلفة الإدارية، زيادة عدد المكلفين المنتظمين
الجزائر	منصة Jibaya الإلكترونية	تعميم التصريح الإلكتروني على المؤسسات الكبرى، توسيع الدفع الإلكتروني تدريجياً

جدول 1: مقارنة في التحول الرقمي الجبائي

تُكشف هذه التجارب المقارنة عن مسار مشترك: نجاح التحول الرقمي الجبائي يتوقف على مزيج من ثلاثة عوامل: الإرادة السياسية، والبنية التحتية التقنية، والتصميم السليم للمنظومة الرقمية مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات البيئة المحلية للمكلفين.¹

¹ الحمدان، عبد الله. (2018). الرقمنة الجبائية في الدول العربية: الواقع والتحديات. مجلة الإدارة المالية والحوكمة، المجلد 4، العدد 2، ص. 12-38.

المبحث الثاني: الالتزام الضريبي - المفهوم والمحددات والعوامل المؤثرة

المطلب الأول: مفهوم الالتزام الضريبي وأبعاده القانونية والاقتصادية

أولاً: التعريف القانوني والاقتصادي للالتزام الضريبي

يُعدّ مفهوم الالتزام الضريبي (Tax Compliance) من أكثر المفاهيم تعدداً في التعريفات وتشعباً في الأبعاد بين الأدبيات القانونية والاقتصادية والسيكولوجية. ففي أبسط تجلياته القانونية، يُعرّف الالتزام الضريبي بأنه "وفاء المكلف بكافة التزاماته الجبائية المنصوص عليها قانوناً في الآجال المحددة وبالقيم الصحيحة". (Franzoni, 1998) وهذا التعريف يُركّز على الامتثال الشكلي ويُغفل الأبعاد السلوكية والنفسية الكامنة وراء سلوك المكلف.

أما في الأدبيات الاقتصادية، فقد أرسى (Allingham & Sandmo (1972) في نموذجهما الكلاسيكي الشهير (AS Model) الأسس التحليلية للقرار الضريبي للفرد، معتبرين أن المكلف يُحدّد مستوى دخله المُعلن بناءً على حسابات اقتصادية رشيدة تأخذ في الاعتبار: معدل الضريبة، واحتمال اكتشاف التهرب، وحجم الغرامات المترتبة عليه. وعلى الرغم من محدودية هذا النموذج في تفسير سلوك الامتثال الكامل الذي تُسجله كثير من الدول رغم ضعف احتمالات الرقابة، إلا أنه يُشكّل مرجعاً أساسياً لا غنى عنه في أدبيات الامتثال الضريبي.

وعلى صعيد الامتثال المؤسسي تحديداً، تُقدّم (Slemrod (2007 تعريفاً أكثر شمولية للالتزام الضريبي للمؤسسات، إذ يرى أنه يتضمن ثلاثة مستويات: الإبلاغ الصحيح عن المداخل والأرباح الخاضعة للضريبة (Reporting Compliance)، والسداد الكامل لمبالغ الضريبة المستحقة في الآجال القانونية (Payment Compliance)، والوفاء بالالتزامات الإجرائية كإيداع الإقرارات واحترام متطلبات الحفظ والتوثيق (Procedural Compliance).¹

ثانياً: أنواع الالتزام الضريبي

يُميّز الباحثون بين ثلاثة أنواع رئيسية من الالتزام الضريبي تتباين في مصادرها الدافعة وأبعادها السيكولوجية:

أ- الالتزام القسري أو الإجباري: يُحرّك الالتزام القسريّ خوفُ المكلف من العقوبات الجبائية والغرامات والمتابعات القانونية. وتُشير أبحاث (Kirchler et al. (2008 في نموذجهم الشهير "الأفعى في

1. بلعيد، حنان. (2022). التصريح الإلكتروني وأثره على امتثال المؤسسات الاقتصادية للالتزامات الجبائية في الجزائر. أطروحة دكتوراه، جامعة البليدة

النفق (Slippery Slope Framework) "إلى أن الاعتماد الحصري على الجزر والعقوبات كمحرك للامتثال يُؤدّد علاقة تعارضية بين المكلف والإدارة الجبائية تقوم على الخوف لا على الثقة، مما يدفع المكلف إلى البحث الدائم عن ثغرات في النظام الضريبي.

ب- **الالتزام الطوعي**: يُعبّر الالتزام الطوعي عن رغبة المكلف الذاتية في الوفاء بالتزاماته الجبائية بمعزل عن ضغط الرقابة والعقوبة. ويرتبط هذا النوع ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الثقة في المؤسسات (Institutional Trust) والإدراك الذاتي لعدالة النظام الضريبي (Perceived Fairness). وتُشير دراسات Feld (2007) & Frey في سويسرا إلى أن مستوى الالتزام الطوعي يرتفع ارتفاعاً ملحوظاً حين يشعر المكلف باحترام الإدارة الجبائية له وبتخصيص إيراداته الضريبية بشفافية لخدمات عامة ذات جودة ملموسة.

ت- **الالتزام الأخلاقي**: يُستند الالتزام الأخلاقي إلى منظومة القيم والمعايير الاجتماعية والأخلاقية السائدة التي تعتبر التهرب الضريبي فعلاً مُدان اجتماعياً ومحظوراً أخلاقياً بصرف النظر عن احتمالات الرقابة والعقوبة. ويُطلق (Torgler (2007 على هذه الظاهرة مفهوم "الوعي الضريبي (Tax Morale)، ويرى أنها متغيّر ثقافي واجتماعي عميق يتشكّل عبر التنشئة والتجربة الجماعية مع الدولة، وهو ما يُفسّر التباينات الملحوظة في مستويات الامتثال بين المجتمعات حتى في ظل تشريعات جبائية متماثلة¹.

المطلب الثاني: محددات الالتزام الضريبي في المؤسسات الاقتصادية

يُعدّ الالتزام الضريبي في المؤسسات الاقتصادية ظاهرة متعددة الأبعاد يتشابك في تحديدها ثلة من العوامل التي يمكن تصنيفها في أربع مجموعات رئيسية:

أولاً: العوامل القانونية والتنظيمية

تُشكّل البيئة التشريعية والتنظيمية المحيطة بالنظام الضريبي الإطار الهيكلي للالتزام الجبائي للمؤسسات. وتشمل أبرز هذه العوامل:

- وضوح النصوص الجبائية واستقرارها: يُشير (Coolidge (2012 إلى أن التعقيد الجبائي (Complexity) وتكرار التعديلات التشريعية يُعدّان من أبرز عوامل إرهاب الامتثال، لا سيما لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تفتقر إلى أقسام قانونية وجبائية متخصصة. فكلما كانت القواعد

1. العشي، الطيب وبوعيشة، سعيدة. (2021). أثر التحول الرقمي في الإدارة الجبائية على تحسين جودة الخدمات الضريبية. مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 6، العدد 1، ص. 110-88.

الجبائية واضحة ومستقرة، كان أيسر على المؤسسات التقيد بها دون الحاجة إلى الاستعانة بخبراء جبائيين مكلفين.

- عدالة توزيع العبء الضريبي: تُولي أدبيات العدالة الضريبية (Tax Equity) أهمية بالغة للإدراك الذاتي للمكلف حول عدالة النظام الضريبي. فإذا شعرت المؤسسة أن منافسيها يتهربون من الضرائب دون محاسبة، أو أن التوزيع الضريبي يُثقل كاهل المؤسسات المنتظمة لصالح المتهربين، فإنها قد تُميل ميزان قرارها نحو عدم الامتثال كاستجابة "عقلانية" لإدراكها لظلم النظام.
- فعالية آليات الرقابة والجزاء: تُشكل الرقابة الجبائية رادعاً أساسياً للتهرب، غير أن فعاليتها تعتمد على الاحتمال المُدرك للاكتشاف لا على مجرد وجود النصوص القانونية للجزاءات. وتوضح دراسة (Kleven et al. (2011 أن الأثر الرادع لعمليات المراجعة الجبائية يمتد إلى ما بعد المكلفين الخاضعين للتدقيق ليُطال المكلفين المجاورين في الشبكات الاجتماعية والمهنية، مؤكداً أهمية الأثر الإعلامي والاجتماعي للرقابة الجبائية¹.

ثانياً: العوامل الاقتصادية والمالية

تُحدّد البيئة الاقتصادية والوضع المالي للمؤسسة هامشاً مهماً من خياراتها في مجال الامتثال الجبائي . وتبرز في هذا السياق عوامل عدة:

- **مستوى العبء الضريبي الفعلي:** تُشير الدراسات التجريبية إلى أن العلاقة بين معدل الضريبة ومستوى الامتثال ليست خطية ومباشرة؛ فرفع معدل الضريبة لا يؤدي بالضرورة إلى خفض الامتثال، كما أن خفض المعدل لا يكفل دائماً ارتفاعه. بيد أن ثمة حداً أقصى للعبء الضريبي يُدرك المكلف تجاوزه على أنه ظلم ضريبي يستوجب الاعتراض. (Slemrod & Yitzhaki, 2002) وفي السياق الجزائري، لاحظ بن عزة (2019) أن ثقل الاقتطاعات على الشركات الصغيرة والمتوسطة يُشكل عاملاً مُثبطاً للامتثال الطوعي.
- **ضغوط السيولة والوضع المالية للمؤسسة:** تُقدّم دراسة (Guyton et al. (2021 أدلة تجريبية على أن المؤسسات التي تعاني من ضائقة مالية أو صعوبات في التدفق النقدي تكون أكثر عرضة للتأخر في سداد الالتزامات الجبائية أو الاستئجاب بممارسات إخفاء الدخل. ويُفسّر ذلك جزئياً اللجوء إلى الاقتصاد غير الرسمي كاستراتيجية للبقاء في أوقات الأزمات المالية².

1. Mergel, I., Edelmann, N., & Haug, N. (2019). Defining digital transformation: Results from expert interviews. Government Information Quarterly, 36(4), 101385.

2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2009). المرسوم التنفيذي رقم 366-08 المؤرخ في 17 ذي القعدة 1429 الموافق 15 نوفمبر 2008، المتضمن التنظيم الداخلي لمديريات الضرائب الولائية. الجريدة الرسمية، العدد 20، 29 مارس 2009.

- **تكلفة الامتثال (Compliance Cost):** تشير تقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2021) إلى أن تكلفة الامتثال الضريبي تبلغ في المتوسط ما بين 2% و 5% من إجمالي مبالغ الضرائب المدفوعة لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مقابل أقل من 1% لدى المؤسسات الكبرى التي تتمتع باقتصاديات الحجم في إدارة شؤونها الجبائية. ويؤثر أن الرقمنة الجبائية تسهم بشكل جوهري في خفض هذه التكلفة¹.

ثالثاً: العوامل التقنية والإدارية

تُشكل القدرات التقنية والإدارية للمؤسسة متغيراً مُهيكلًا لقدرتها على الالتزام الجبائي. وتبرز في هذا الإطار أربعة محاور

- **جودة نظام المعلومات المحاسبي:** يؤكد (Slemrod (2007 أن دقة الإقرار الضريبي للمؤسسة تعتمد اعتماداً كبيراً على جودة نظامها المحاسبي الداخلي ومستوى أتمتته. فالمؤسسات التي تعتمد برمجيات محاسبية متقدمة ومتكاملة تكون أقل عرضة لأخطاء الإقرار ذات الطابع غير المتعمد، كما أنها تمتلك توثيقاً أكثر دقة لعملياتها المالية مما يُيسر عمليات المراجعة الجبائية.
- **مستوى التأهيل الجبائي للموارد البشرية:** يتوقف الامتثال الجبائي الصحيح للمؤسسة على وجود كفاءات بشرية مؤهلة تمتلك المعرفة الجبائية اللازمة لتفسير النصوص وتطبيقها وإعداد الإقرارات المطابقة. وفي غياب هذه الكفاءات، تُضطر المؤسسات إلى الاستعانة بمستشارين جبائيين خارجيين مما يرفع تكلفة الامتثال ويُقلص هامش التحكم المباشر فيه.
- **فعالية نظام الرقابة الداخلية:** تلعب الرقابة الداخلية دوراً محورياً في ضمان مطابقة البيانات المالية المُصرَّح عنها للواقع الفعلي للمؤسسة. وتُنبّه دراسة (Desai & Dharmapala (2009 إلى أن ضعف الرقابة الداخلية يُعدّ متغيراً وسيطاً مهماً يُسهّل ممارسات التخطيط الضريبي العدواني (Aggressive Tax Planning) وما يترتب عليها من تراجع في الامتثال الجبائي.
- **مستوى الاندماج الرقمي للمؤسسة:** يُشكل مستوى رقمنة المؤسسة (أنظمة ERP، برامج المحاسبة المتكاملة، الفوترة الإلكترونية الداخلية) عاملاً مُسهلاً أو مُعيقاً للاندماج في المنظومة الجبائية الرقمية. فالمؤسسات ذات المستوى الرقمي المتقدم تجد الانتقال إلى الإقرار والدفع الإلكتروني أيسر وأقل تكلفة بكثير من نظيراتها التي لا تزال تعتمد على الأنظمة اليدوية.²

¹.OECD. (2021). Digital Transformation of Tax Administration. Forum on Tax Administration, OECD Publishing.

².Okunogbe, O., & Pouliquen, V. (2022). Technology, taxation, and corruption: Evidence from the introduction of electronic tax filing. American Economic Journal: Economic Policy, 14(1), 344–372.

رابعاً: دور الثقة والشفافية في الالتزام الضريبي

تُشكّل الثقة المؤسسية (Institutional Trust) أحد أعمق المحددات وأكثرها تأثيراً في مستوى الامتثال الضريبي الطوعي. وقد أرسى (1988) Levi في عمله الكلاسيكي "Of Rule and Revenue" الأساس النظري لفهم العلاقة بين مشروعية الدولة وثقة المكلف وسلوك الامتثال، مؤكداً أن المكلف الذي يثق في حكمة الحكومة وعدالتها في توزيع الموارد الضريبية يُبدي استعداداً أكبر للوفاء بالتزاماته الجبائية، وفي إطار نموذج "الأفعى في النفق" (Kirchler et al., 2008)، تُشكّل الثقة في الإدارة الجبائية والاقتدار الإداري المُدرَك لها المتغيّرين المحوريّين في تحديد طبيعة سلوك الامتثال: فحين تجتمع ثقة عالية واقتدار مدرَك مرتفع، يبلغ الامتثال الطوعي ذروته؛ أما حين تُقترن ثقة منخفضة باقتدار مدرَك مرتفع، يرتفع الامتثال الإجباري على حساب الطوعي؛ وحين تتخفّض الثقة والاقتدار معاً، يُخلّق التهرب الجبائي، وتبرز هنا أهمية الرقمنة الجبائية كرافعة لتعزيز الثقة المؤسسية؛ إذ إن ما تُنتجه من شفافية في الإجراءات وإمكانية التتبع الآني للملف الجبائي وتقليص الاتصال المباشر مع الموظفين) مصدر الفساد المحتمل (يُسهم في بناء صورة مؤسسية إيجابية تُحفّز الامتثال الطوعي. وقد وثّقت دراسة (Mascagni et al., 2019) هذه الآلية في السياق الأفريقي، مُثبتة أن تطبيق أنظمة رقمية جبائية شفافة رفع من مستوى الثقة المُدرَكة في الإدارة الجبائية بصورة إحصائية معنوية¹.

الآلية	طبيعة التأثير على الالتزام	العامل المحدّد
يُخفف تكلفة الامتثال المعلوماتي	إيجابي	وضوح التشريع الجبائي
يؤثر بعد تجاوز عتبة الإدراك بالظلم	غير خطي	معدل الضريبة الفعلي
يُعزز الامتثال الرادع	إيجابي	احتمال الرقابة المُدرَك
يرفع الامتثال الطوعي	إيجابي قوي	الثقة في الإدارة الجبائية
يُخفف تكلفة الامتثال التقني	إيجابي	مستوى الرقمنة المؤسسية
الضائقة المالية تُعيق سداد الالتزامات	سياقي	الوضعية المالية للمؤسسة
قيمة اجتماعية تتجاوز حسابات الأثر	إيجابي عميق	الوعي الضريبي (Tax Morale)

جدول 2: ملخص محددات الالتزام الضريبي في المؤسسات الاقتصادية

¹ 1. بن عزّة، محمد. (2019). الإصلاح الجبائي في الجزائر وأثره على التهرب الضريبي: دراسة تحليلية للفترة 2000-2018. مجلة الاقتصاد والإدارة، جامعة تلمسان، العدد 15، ص. 45-72.

خلاصة الفصل

يتضح من خلال المباحث التي تناولها هذا الفصل أن الرقمنة الجبائية والالتزام الضريبي يُشكّلان مفهومين متداخلين ومتشابكين، تجمع بينهما علاقة ديناميكية ومتبادلة الأثر، فالرقمنة الجبائية - بوصفها تحولاً شاملاً في البنية التقنية والتنظيمية والتشريعية للإدارة الجبائية - تمسّ في جوهرها معظم محددات الالتزام الضريبي المحددة في المطلب الثاني: تبسّط الإجراءات فتخفّض تكلفة الامتثال، وتُعزّز الشفافية فترفع الثقة المؤسسية، وتُحسّن الرقابة الجبائية فترفع الاحتمال المُدرَك للاكتشاف، وتدعم رقمنة المؤسسات فتُسهّل الاندماج في المنظومة الجبائية الرقمية.

غير أن هذا الفصل كشف كذلك عن هشاشة هذه العلاقة أمام جملة من العوامل المثبطة؛ فضعف البنية التحتية الرقمية، وغياب الإطار التشريعي الملائم، وقصور برامج التأهيل والتكوين، وتدني مستوى الوعي الرقمي لدى بعض فئات المكلفين، هي كلها عوائق تُحدّ من قدرة الرقمنة الجبائية على تحقيق أهدافها المرجوة في رفع الامتثال الضريبي.

وتُمهّد الأسس النظرية التي وضعها هذا الفصل الطريق للفصول اللاحقة التي ستتناول بالتحليل الميداني والإحصائي طبيعة أثر الرقمنة الجبائية الفعلي على مستوى الالتزام الضريبي في المؤسسات الاقتصادية، مستندةً إلى الأدوات المنهجية التي حدّدها هذا الفصل لتجسير الهوة بين الإطار النظري والواقع التطبيقي.

الفصل الثاني:

الإطار المنهجي والتطبيقي

لدراسة الميدانية

مقدمة الفصل

يُشكّل هذا الفصل الجسر المنهجي والتطبيقي الأساسي بين الإطار النظري الذي تم تناوله في الفصل الأول، والتحليل الميداني التطبيقي الذي سيعرضه الفصل الثالث. فبعد أن وضع الفصل الأول الأسس النظرية والمفاهيمية للرقمنة الجبائية والالتزام الضريبي، يأتي هذا الفصل ليوضح كيفية ترجمة هذه الأفكار النظرية إلى واقع ميداني قابل للقياس والتحليل.

يهدف هذا الفصل إلى تقديم المنهجية العلمية المتبعة في الدراسة بشكل مفصل ومنهجي، مع تبرير الخيارات البحثية المعتمدة. ويتناول بدءاً من تحديد مجتمع الدراسة وعينتها، مروراً بمراحل بناء أداة جمع البيانات (الاستبيان) وإجراءات التحقق من صدقها وثباتها، وانتهاءً بعرض الأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات عبر برنامج **SPSS**. كما يقدم هذا الفصل عرضاً مؤسسياً مفصلاً لمديرية الضرائب لولاية ورقلة، باعتبارها الميدان التطبيقي للدراسة، مع الاستناد إلى المراسيم التنفيذية الرسمية الصادرة في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، وذلك لتوفير السياق المؤسسي الضروري لفهم نتائج الدراسة الميدانية.

ومن خلال هذا الفصل، تسعى الدراسة إلى إبراز الصرامة العلمية والموضوعية في التعامل مع الظاهرة المدروسة، مما يعزز مصداقية النتائج التي سيتم التوصل إليها في الفصل اللاحق. وبهذا يكون الفصل الثاني بمثابة الركيزة المنهجية الصلبة التي تربط بين الجانب النظري والجانب التطبيقي للبحث.

المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية

المطلب الأول: الإطار المنهجي للدراسة

تستند هذه الدراسة إلى المنهج الوصفي التحليلي كخيار مناسب لمجال البحث وأهدافه. يتيح هذا النهج فرصة لرسم صورة واضحة لظاهرة الرقمنة الجبائية في مديرية ضرائب ولاية ورقلة. بالإضافة إلى ذلك، يساهم في قراءة مدى انعكاسها على التزام المؤسسات بأداء الضرائب. تم جمع المعطيات عبر أدوات ميدانية مباشرة قبل الخوض في معالجتها إحصائياً. لا تأتي الاستنتاجات من مجرد افتراضات بل تتبع من تحليل دقيق للبيانات المسجلة. الطريقة المستخدمة هنا لا تعتمد فقط على السرد بل تتعمق في ربط العناصر بالنتائج. التركيز كان على تقديم نظرة حقيقية بعيداً عن الصور النمطية أو التقديرات العامة. كل خطوة في التحليل خدمت هدفاً واحداً: فهم طبيعة الأثر الفعلي لهذه التقنيات. لم يتم إغفال أي جانب مؤثر رغم البساطة المتبعة في عرض الإجراءات. المخرجات التي تم الوصول إليها تعكس حالة فعلية أكثر منها توقعاً مستقبلياً.

أولاً: منهج الدراسة المتبع

أ. **منهج الدراسة المتبع:** اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه الأنسب لطبيعة الموضوع وأهدافه؛ إذ يجمع بين الوصف الدقيق للظاهرة وتحليل العلاقات بين متغيراتها واختبار الفرضيات. ويُنْتِج هذا المنهج الجمع بين التحليل الكمي للبيانات المتحصّل عليها من الاستبيان والتفسير النوعي لنتائجه في ضوء السياق المؤسسي لمديرية الضرائب لولاية ورقلة. وقد استُعين في هذا الإطار بأدوات التحليل الإحصائي المتاحة في برنامج SPSS الإصدار 26.

ب. **حدود الدراسة:** الحدود الموضوعية: تنصبّ الدراسة على قياس واقع الرقمنة الجبائية في مديرية الضرائب لولاية ورقلة، وتشخيص مستوى الالتزام الضريبي للمؤسسات المتابعة، ورصد العلاقة بين هذين المتغيرين، فضلاً عن تحديد أبرز العراقيل التي تحول دون تحقيق الرقمنة لأهدافها الكاملة.

ت. **الحدود المكانية:** تقتصر الدراسة الميدانية على مديرية الضرائب لولاية ورقلة بمختلف مصالحها ومديرياتها الفرعية.

ث. **الحدود الزمانية:** أُجريت الدراسة الميدانية خلال الفترة الممتدة بين شهري فبراير وأبريل 2026.

ج. **مجتمع وعينة الدراسة:** يتكون مجتمع الدراسة من جميع موظفي مديرية الضرائب لولاية ورقلة العاملين في مختلف المصالح والوحدات التنظيمية. ونظراً لمحدودية حجم المجتمع البحثي، لجأت الدراسة إلى أسلوب العينة القصدية بالتركيز على الموظفين ذوي الصلة المباشرة بموضوع البحث (الرقمنة الجبائية والالتزام الضريبي). وقد بلغ حجم العينة المستجوبة 38 موظفاً ومسؤولاً.

المطلب الثاني: أداة جمع البيانات

أولاً: مراحل بناء الاستبيان

تم بناء أداة جمع البيانات (الاستبيان) بطريقة منهجية وعلمية دقيقة ومنظمة، حيث مرت عملية التصميم بعدة مراحل متتالية ومدرسة بعناية لضمان جودتها العلمية العالية وصلاحياتها لتحقيق أهداف الدراسة بدقة وموضوعية:

1. **المرحلة الاستطلاعية والنظرية التمهيدية:** بدأت عملية البناء بمراجعة موسعة وعميقة للأدبيات النظرية والدراسات التطبيقية السابقة المتعلقة بالرقمنة الجبائية والالتزام الضريبي محلياً ودولياً. هذه المرحلة سمحت باستخراج الأبعاد والمحاور الرئيسية الأكثر صلة بالمشكلة البحثية، مع الاستفادة من النماذج والأطر النظرية الموجودة في الفصل الأول.

2. **مرحلة الصياغة الأولية للعبارات:** تم صياغة أكثر من 60 عبارة في البداية، مع التركيز على أن تكون كل عبارة واضحة، مباشرة، قصيرة، خالية من الغموض أو التحيز أو الكلمات المزدوجة، ومناسبة تماماً لمستوى المستجوبين المهنيين في المديرية.

3. **مرحلة التحكم في الصدق الظاهري (Face Validity):** تم عرض المسودة الأولية على لجنة من الأساتذة والخبراء المتخصصين في مجالات الجبائية، الإدارة العامة، والمنهجيات البحثية. تم أخذ آرائهم بعين الاعتبار لضمان صلة العبارات بأهداف الدراسة، ووضوحها، وشموليتها، وتجنب أي تكرار أو غموض.

4. **المرحلة التجريبية (Pilot Study):** تم تطبيق النسخة المعدلة على عينة استطلاعية صغيرة مكونة من 8 موظفين خارج العينة الرئيسية. هدف هذه المرحلة كان قياس الوقت اللازم لتعبئة الاستبيان، وتحديد أي صعوبات في الفهم، وتقييم مدى وضوح العبارات، بالإضافة إلى حساب معامل الثبات الأولي. بناءً على الملاحظات والنتائج، تم حذف بعض العبارات وتعديل أخرى وإعادة صياغتها بصورة أفضل.

5. **المرحلة النهائية والتحرير:** بعد تجميع كل الملاحظات، تم إعداد النسخة النهائية للاستبيان بصيغة مرتبة ومنطقية، مع مراعاة التسلسل النفسي للأسئلة (من العام إلى الخاص)، وتم طباعته وتحويله إلى صيغة إلكترونية لتسهيل عملية التوزيع والجمع.

ثانياً: هيكل الاستبيان ومحتواه التفصيلي

صُمم الاستبيان بحيث يكون شاملاً ومنظماً وسهل التعبئة، ويتكون من محورين رئيسيين يحتويان على ما يقارب 40 متغيراً:

• **المحور الأول:** البيانات الشخصية والمهنية يتكون من 7 أسئلة مغلقة تهدف إلى جمع معلومات ديموغرافية ومهنية عن أفراد العينة. وتشمل هذه المتغيرات: الجنس، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، التخصص الدراسي، الوظيفة الحالية، عدد سنوات الخبرة في المجال الجبائي، والمصلحة أو المديرية الفرعية التي يعمل بها المستجوب. تعتبر هذه البيانات أساسية لإجراء التحليلات الوصفية، ودراسة الفروق حسب المتغيرات الديموغرافية، وفهم خصائص العينة بشكل أفضل.

• **المحور الثاني:** المحاور الفرعية المتعلقة بموضوع الدراسة ويتكون من أربعة محاور فرعية متكافئة، كل محور يحتوي على 8 عبارات لضمان التوازن والتغطية الشاملة:

1- **محور واقع الرقمنة الجبائية:** يقيس مدى توفر البنية التحتية الرقمية، المنصات الإلكترونية، والخدمات الرقمية في المديرية.

2- **محور مستوى الالتزام الضريبي:** يقيس مدى التزام المؤسسات بالإقرار والتسديد والشفافية.

3- **محور أثر الرقمنة على الالتزام الضريبي:** يقيس الآثار المتوقعة أو الملموسة للرقمنة على سلوك المكلفين.

4- **محور العراقيل والتحديات:** يقيس تكرار المعوقات التقنية والبشرية والتنظيمية والقانونية.

ثالثاً: مقياس ليكرت الخماسي: تم اعتماد مقياس ليكرت الخماسي لأنه يُعدّ من أكثر أدوات القياس شيوعاً وفعالية في البحوث الاجتماعية والإدارية، حيث يتيح تحويل الآراء النوعية إلى بيانات كمية قابلة للتحليل الإحصائي. وقد تم تطبيقه بصورتين مختلفتين حسب طبيعة كل محور ليتناسب مع محتوى الأسئلة:

• **بالنسبة لمحاور الموافقة (الثاني والثالث والرابع):** تتراوح الإجابات من = 1 موافق تماماً إلى = 5 غير موافق تماماً.

• **بالنسبة لمحور العراقيل والتحديات (الخامس):** تتراوح من = 1 دائماً إلى = 5 أبداً.

الجدول 3: مفتاح تفسير المتوسطات الحسابية لمقياس ليكرت الخماسي

المدى	الفئة	درجة الموافقة/التكرار	الاتجاه العام
1.00 – 1.80	ضعيفة جداً	غير موافق تماماً / أبداً	
1.81 – 2.60	ضعيفة	غير موافق / نادراً	
2.61 – 3.40	متوسطة	محايد / أحياناً	
3.41 – 4.20	مرتفعة	موافق / غالباً	
4.21 – 5.00	مرتفعة جداً	موافق تماماً / دائماً	

جدول 03 يوضح تفسير المتوسطات الحسابية لمقياس ليكرت الخماسي

يسمح هذا المقياس باحتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارة وكل محور، مما يوفر صورة واضحة عن اتجاهات المستجوبين.

المطلب الثالث: برنامج SPSS وتوظيفه في التحليل

أولاً: التعريف ببرنامج SPSS وأهميته العلمية

يُعدّ برنامج - **SPSS (Statistical Package for the Social Sciences)** والمعروف الآن باسم **IBM SPSS Statistics** من أقوى البرامج الإحصائية المتخصصة في تحليل البيانات الكمية في مجالات العلوم الاجتماعية والإدارية والاقتصادية والتربوية. طوّره شركة **IBM**، ويُعتبر منذ عقود المعيار الأكاديمي والمهني الأوسع استخداماً في البحوث العلمية حول العالم نظراً لدقته العالية، مرونته، وقدرته على إجراء تحليلات إحصائية معقدة بطريقة سهلة ومنظمة.

يتميز برنامج **SPSS** بواجهته الرسومية الودية (**Graphical User Interface**) التي تتيح للباحثين - حتى أولئك الذين ليس لديهم خلفية برمجية عميقة - إجراء عمليات إحصائية متقدمة مثل الإحصاء الوصفي، اختبارات الثبات، اختبارات التوزيع الطبيعي، الارتباط، الانحدار، والتحليلات متعددة المتغيرات. كما يدعم البرنامج استخدام لغة الأوامر (**Syntax**) لتكرار التحليلات بدقة عالية وتوثيق كامل للإجراءات، مما يعزز من شفافية البحث العلمي وإمكانية تكراره.

ثانياً: مبررات اختيار برنامج SPSS في هذه الدراسة:

- قدرته الاستثنائية على التعامل مع البيانات الترتيبية (**Ordinal Data**) الناتجة عن مقياس ليكرت الخماسي.
- توفر أدوات متقدمة ودقيقة لقياس الثبات الداخلي للاستبيان باستخدام معامل ألفا كرونباخ.
- إمكانية إجراء اختبارات التوزيع الطبيعي (**Kolmogorov-Smirnov**) بكفاءة عالية.
- دعمه الكامل للاختبارات اللابارامترية مثل معامل ارتباط سبيرمان، والتي كانت ضرورية في هذه الدراسة بسبب عدم التوزيع الطبيعي للبيانات.
- قدرته على إجراء تحليل الانحدار الخطي البسيط وتقديم نتائج شاملة (**Model Summary**، **ANOVA**، **Coefficients**).
- سهولة توثيق كل الإجراءات الإحصائية من خلال حفظ ملفات **Syntax**، مما يعزز من المصداقية العلمية للبحث.

ثالثاً: الإجراءات العملية لإدخال ومعالجة البيانات في **SPSS** تم تنفيذ عملية إدخال وتحليل البيانات وفق خطوات منهجية دقيقة ومنظمة:

1. إعداد ملف البيانات الجديد وتعريف المتغيرات (Variable View) في هذه المرحلة الحساسة تم إدخال جميع المتغيرات (حوالي 40 متغيراً) مع تحديد خصائص كل متغير بدقة بالغة، بما في ذلك: اسم المتغير، نوعه، عدد الخانات العشرية، التسمية التوضيحية (Label)، القيم المرمزة (Values)، ومستوى القياس (Nominal) أو (Ordinal). كما تم ترتيب المتغيرات بشكل منطقي يتوافق مع هيكل الاستبيان لتسهيل عملية الإدخال والمراجعة.

رابعاً: خطوات إدخال ومعالجة البيانات في برنامج SPSS

تم تنفيذ عملية إدخال وتحليل البيانات وفق الخطوات التالية بدقة متناهية:

1. عرض المتغيرات (Variable View) في هذه المرحلة تم إدخال جميع المتغيرات (حوالي 40 متغيراً) مع تحديد:

- اسم المتغير (Name)،
- نوعه (Type: Numeric)،
- عرضه وعشرياته،
- التسمية التوضيحية (Label)،
- القيم (Values) مثل 1=موافق تماماً، 5=غير موافق تماماً،
- مستوى القياس (Measure: Nominal أو Ordinal).

File Edit View Data Transform Analyze Graphs Utilities Extensions Window Help										
Name	Type	Width	Decimals	Label	Values	Missing	Columns	Align	Measure	Role
1 الجنس	Numeric	8	2		1, 00 [غير]...	None	8	Right	Nominal	Input
2 العمر	Numeric	8	2		1, 00 [أقل من 3]...	None	8	Right	Nominal	Input
3 المؤهل العلمي	Numeric	8	2		1, 00 [ثانوي]...	None	8	Right	Nominal	Input
4 التخصص	Numeric	8	2		1, 00 [مالية/إدارة]...	None	8	Right	Nominal	Input
5 الوظيفة	Numeric	8	2		1, 00 [مفتش حد]	None	8	Right	Nominal	Input
6 سنوات الخبرة	Numeric	8	2		1, 0 [أقل من 3]...	None	8	Right	Nominal	Input
7 المصلحة الحالية	Numeric	8	2		1, 00 [الرفقة الج]	None	8	Right	Nominal	Input
8 توافر شبكة الاتصالات و الانترنت	Numeric	8	2	توافر شبكة الاتصالات و الانترنت ذات تنظيمية كافية لدعم المنظومة الجارية الربحية	1, 00 [موافق عا]	None	8	Right	Ordinal	Input
9 جاهزية الأنظمة المعلوماتية	Numeric	8	2	جاهزية الأنظمة المعلوماتية المستخدمة في المديرية و موزونيتها	1, 00 [موافق عا]	None	8	Right	Ordinal	Input
10 جاهزية نظام الدفع الإلكتروني	Numeric	8	2	جاهزية نظام الدفع الإلكتروني للضرائب و الرسوم	1, 00 [موافق عا]	None	8	Right	Ordinal	Input
11 توافر منظومة لقراءة الألكترونية وتعليماتها	Numeric	8	2	توافر منظومة لقراءة الألكترونية وتعليماتها	1, 00 [موافق عا]	None	8	Right	Ordinal	Input
12 وجود نظام تسجيل جاني الكوردي معين و شامل	Numeric	8	2	وجود نظام تسجيل جاني الكوردي معين و شامل	1, 00 [موافق عا]	None	8	Right	Ordinal	Input
13 توظيف أنظمة الذكاء و تحليل البيانات في الرقابة الجارية	Numeric	8	2	توظيف أنظمة الذكاء و تحليل البيانات في الرقابة الجارية	1, 00 [موافق عا]	None	8	Right	Ordinal	Input
14 الربط الإلكتروني مع الأجهزة الإدارية الأخرى	Numeric	8	2	الربط الإلكتروني مع الأجهزة الإدارية الأخرى	1, 00 [موافق عا]	None	8	Right	Ordinal	Input
15 التزام المؤسسات عموماً بقدوم إقراراتها الضريبية في المواعيد المحددة قانوناً	Numeric	8	2	لتزام المؤسسات عموماً بقدوم إقراراتها الضريبية في المواعيد المحددة قانوناً	1, 00 [موافق عا]	None	8	Right	Ordinal	Input
16 عدد المؤسسات التزامها الجارية بصورة كاملة و دون تأخير ملحوظ	Numeric	8	2	عدد المؤسسات التزامها الجارية بصورة كاملة و دون تأخير ملحوظ	1, 00 [موافق عا]	None	8	Right	Ordinal	Input
17 تنبؤ الإقرارات الضريبية للمؤسسات في الغالب بالذقة و الدقة	Numeric	8	2	تنبؤ الإقرارات الضريبية للمؤسسات في الغالب بالذقة و الدقة	1, 00 [موافق عا]	None	8	Right	Ordinal	Input
18 يلتزم أرواع مملوس في حالات التهرب الضريبي خلال السنوات الأخيرة	Numeric	8	2	يلتزم أرواع مملوس في حالات التهرب الضريبي خلال السنوات الأخيرة	1, 00 [موافق عا]	None	8	Right	Ordinal	Input
19 تمكين المؤسسات لمعلومات إداره الجارية في الأجل المعقولة	Numeric	8	2	تمكين المؤسسات لمعلومات إداره الجارية في الأجل المعقولة	1, 00 [موافق عا]	None	8	Right	Ordinal	Input
20 توافر لدى المؤسسات وثائق وسجلات محاسبية وجارية منظمة ومعرفة	Numeric	8	2	توافر لدى المؤسسات وثائق وسجلات محاسبية وجارية منظمة ومعرفة	1, 00 [موافق عا]	None	8	Right	Ordinal	Input
21 استخدام المخصصين جيليين	Numeric	8	2	استخدام المخصصات خبراء جيليين مخصصين لعمدان صفة إقرارها	1, 00 [موافق عا]	None	8	Right	Ordinal	Input
22 تحسين فة الإقرارات	Numeric	8	2	يُسهل المصريح الإلكتروني في تحسين فة الإقرارات الضريبية المقدمة	1, 00 [موافق عا]	None	8	Right	Ordinal	Input
23 أسهل تطبيق المصريح الإلكتروني في رفع نسبة امتثال المؤسسات الضريبي بمديريتها	Numeric	8	2	أسهل تطبيق المصريح الإلكتروني في رفع نسبة امتثال المؤسسات الضريبي بمديريتها	1, 00 [موافق عا]	None	8	Right	Ordinal	Input

2. **عرض البيانات: (Data View)** بعد ضبط المتغيرات، تم الانتقال إلى نافذة عرض البيانات حيث أُدخلت إجابات كل مستجوب في صف مستقل. وبذلك أصبح كل صف يمثل استبياناً كاملاً من الـ 38 استبياناً المجمعة. تمت مراجعة البيانات مرتين للتأكد من عدم وجود أخطاء إدخال.

رابعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة ومساراتها في SPSS

اعتمدت الدراسة على مجموعة متكاملة من الأساليب الإحصائية المناسبة تماماً لطبيعة البيانات التي تم جمعها، مع مراعاة حجم العينة المحدود (38 مستجوباً) والطبيعة الترتيبية للبيانات الناتجة عن مقياس ليكرت. وقد تم اختيار هذه الأساليب بعناية فائقة بعد التأكد من عدم خضوع البيانات للتوزيع الطبيعي، مما فرض استخدام الأساليب اللابارامترية في معظم التحليلات الاستدلالية.

أولاً: اختبار الثبات الداخلي للاستبيان باستخدام معامل ألفا كرونباخ

يُعدّ هذا الاختبار من أهم الخطوات الأولية في أي بحث استبائي. تم تطبيقه على كل محور من محاور الاستبيان بشكل منفصل للتأكد من الاتساق الداخلي بين عبارات كل محور. يقيس معامل ألفا كرونباخ مدى ارتباط العبارات ببعضها البعض داخل المحور الواحد، وكلما ارتفعت قيمته (خاصة فوق 0.80) دل ذلك على ثبات مرتفع للأداة. وقد أعطى هذا الاختبار نتائج مرتفعة جداً في جميع المحاور، مما يؤكد صلاحية الاستبيان للاستخدام العلمي.

ثانياً: الإحصاء الوصفي والتوزيعات التكرارية

استُخدم الإحصاء الوصفي بشكل موسع لوصف خصائص أفراد العينة من حيث الجنس والعمر والمؤهل العلمي والتخصص والوظيفة وسنوات الخبرة والمصلحة الحالية. كما تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارة ولكل محور رئيسي، مما سمح بتحديد مستوى الموافقة أو التكرار لكل متغير بشكل دقيق. هذا الأسلوب يُعدّ الأساس الذي بنيت عليه كل التحليلات اللاحقة.

ثالثاً: اختبار التوزيع الطبيعي (Kolmogorov-Smirnov)

نظراً لصغر حجم العينة، تم إجراء هذا الاختبار على جميع محاور الدراسة لتحديد ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا. أظهرت النتائج أن جميع المحاور لا تتبع التوزيع الطبيعي (قيم Sig. أقل من 0.05)، وهو ما يعود أساساً إلى حجم العينة الصغير وطبيعة البيانات الترتيبية. لذلك تم اعتماد الاختبارات اللابارامترية في كل التحليلات الاستدلالية.

رابعاً: معامل ارتباط سبيرمان (Spearman's Rho)

استخدام هذا المعامل اللابارامتري لقياس قوة واتجاه العلاقة الارتباطية بين متغيرات الدراسة (خاصة بين واقع الرقمنة الجبائية ومستوى الالتزام الضريبي، وبين الرقمنة وأثرها). يُعتبر هذا الأسلوب مناسباً جداً عندما تكون البيانات غير طبيعية أو ترتيبية.

خامساً: تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) استُخدم هذا الأسلوب الاستدلالي المهم لاختبار الأثر التنبؤي للمتغير المستقل (واقع الرقمنة الجبائية) على المتغير التابع (مستوى الالتزام الضريبي). يسمح هذا التحليل بتحديد النسبة التي تفسرها الرقمنة في تغير الالتزام الضريبي) من خلال معامل التحديد (R^2) ، وكذلك أهمية النموذج ككل (**ANOVA**) وقيمة التأثير) معامل **B** و (**Beta**). كل هذه الأساليب تم تنفيذها بدقة عالية داخل برنامج **SPSS** ، مع توثيق كامل لكل خطوة من خلال حفظ ملفات **Syntax** ، مما يضمن إمكانية إعادة التحليل والتحقق من النتائج في أي وقت.

المبحث الثاني: تقديم مديرية الضرائب لولاية ورقلة

المطلب الأول: الإطار القانوني والتنظيمي لمديرية الضرائب الولائية

يُشكّل الإطار القانوني والتنظيمي الدعامات الأساسية والركيزة القانونية التي تقوم عليها مديرية الضرائب لولاية ورقلة، ويُعدّ ضرورياً لفهم طبيعة عملها، نطاق صلاحياتها، هيكلها التنظيمي، والدور الذي تلعبه ضمن المنظومة الجبائية الجزائرية. هذا الإطار ليس مجرد نصوص قانونية شكلية، بل هو نظام متكامل يعكس فلسفة الدولة الجزائرية في الإصلاح الجبائي والإداري، ويحدد بوضوح العلاقة بين السلطة المركزية والمصالح الولائية.

أولاً: الأساس التشريعي لإنشاء المديرية الولائية للضرائب

تستمد مديرية الضرائب لولاية ورقلة شرعيتها القانونية والتنظيمية الأساسية من المرسوم التنفيذي رقم 08-366 المؤرخ في 17 ذي القعدة 1429 الموافق 15 نوفمبر 2008، والمنشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 20 بتاريخ 29 مارس 2009. يُعدّ هذا المرسوم الوثيقة التشريعية المرجعية والأساسية التي حددت بدقة متناهية التنظيم الداخلي للمديرية الولائية للضرائب، ووزعت المهام والصلاحيات والمسؤوليات بين مختلف هيكلها.

صدر هذا المرسوم في سياق الإصلاح الجبائي الشامل والعميق الذي انتهجته الجزائر منذ مطلع الألفية الثالثة، والذي يهدف إلى تحديث الإدارة الجبائية، تبسيط الإجراءات الإدارية، تقريب الخدمات من المكلفين، مكافحة التهرب والغش الضريبي، تعزيز الشفافية، ورفع كفاءة تحصيل الإيرادات العمومية. ويمثل المرسوم 08-366 نقلة نوعية هامة في التنظيم الجبائي الجزائري، حيث انتقل من النموذج المركزي الصارم إلى نموذج لامركزي مدروس يمنح المديرية الولائية صلاحيات واسعة مع الحفاظ على الإشراف والتنسيق المركزي من قبل المديرية

العامة للضرائب. هذا التوازن بين اللامركزية والمركزية يسمح بمراعاة الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية لكل ولاية مع ضمان وحدة السياسة الجبائية على المستوى الوطني.

ثانياً: التعريف بمديرية الضرائب لولاية ورقلة وأهميتها الاستراتيجية

تُعدّ مديرية الضرائب لولاية ورقلة إحدى المديريات الولائية الفعّالة التابعة تنظيمياً وإدارياً للمديرية العامة للضرائب (DGI) التابعة لوزارة المالية. تمارس هذه المديرية كافة اختصاصاتها القانونية على كامل التراب الجغرافي لولاية ورقلة، التي تُصنّف كولاية ذات أهمية استراتيجية واقتصادية كبرى في الجنوب الجزائري. تكتسب المديرية أهمية خاصة نظراً للخصائص الاقتصادية المميزة لولاية ورقلة، التي تعتبر قطباً نفطياً وغازياً وصناعياً هاماً، حيث تضم عدداً كبيراً من المؤسسات الاقتصادية الكبرى والمتوسطة والصغيرة العاملة في قطاعات المحروقات، الصناعة، التجارة، الخدمات، والزراعة. وبالتالي فإن الدور الذي تلعبه المديرية يتجاوز التحصيل الضريبي التقليدي ليشمل دعم التنمية الاقتصادية المحلية، تسهيل الاستثمار، وتعزيز مناخ الأعمال من خلال تقديم خدمات جبائية حديثة وفعّالة.

ثالثاً: المهام والصلاحيات الرئيسية للمديرية

حدد المرسوم التنفيذي رقم 08-366 مهام المديرية الولائية بشكل مفصل وشامل، ويمكن تصنيف أبرز هذه المهام والصلاحيات كالتالي:

- **مهام التحصيل والعمليات الجبائية:** تنشيط المصالح، إعداد الإحصائيات الجبائية، متابعة طلبات الإعفاءات والامتيازات الجبائية، وتسيير عمليات التحصيل اليومية.
- **مهام الرقابة والمراجعة:** إجراء عمليات البحث عن المعلومة الجبائية، المراجعات الميدانية، مراقبة التصريحات، ومكافحة التهرب الضريبي.
- **مهام المنازعات:** معالجة الاحتجاجات، الطعون، والمنازعات القضائية الناشئة عن القرارات الجبائية.
- **مهام الدعم التقني والإعلامي:** تسيير قواعد المعطيات، الأرشفة، التطبيقات المعلوماتية، استقبال المكلفين، ونشر الوعي الضريبي.
- **مهام الوسائل والتأهيل:** صيانة البنية التحتية التقنية، إدارة التأهيلات، ورخص الدخول إلى النظم المعلوماتية.

هذه المهام تجعل المديرية جهازاً حيواً في المنظومة الجبائية الجزائرية، يساهم بشكل مباشر في تعبئة الموارد المالية للدولة وتعزيز العدالة الضريبية على المستوى الولائي.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية ورقلة

أولاً: التنظيم العام للمديرية الولائية

يُعد الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية ورقلة أحد أهم العناصر التي تحدد فعالية أدائها ونجاحها في تحقيق الأهداف الجبائية الموكلة إليها. فالهيكل التنظيمي ليس مجرد رسم بياني أو توزيع للمناصب، بل هو نظام حيوي يعكس فلسفة الإدارة الجبائية، يحدد مسارات السلطة والمسؤولية، ويضمن التكامل والتنسيق بين مختلف المصالح والوحدات. ويستند هذا الهيكل أساساً إلى أحكام المرسوم التنفيذي رقم 08-366 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008، الذي رسم بوضوح الإطار التنظيمي للمديريات الولائية للضرائب.

أولاً: التنظيم العام للمديرية الولائية

وفقاً للمادة 59 من المرسوم التنفيذي رقم 08-366، تنظم المديرية الولائية للضرائب في خمس (5) مديريات فرعية رئيسية، بالإضافة إلى مركز الضرائب والمركز الجوارى للضرائب. هذا التقسيم يهدف إلى تحقيق التخصص العميق في الوظائف الجبائية مع ضمان التنسيق والتكامل بينها. وتتكون مديرية الضرائب لولاية ورقلة حالياً من المديريات الفرعية التالية:

- المديرية الفرعية للعمليات الجبائية والتحصيل
- المديرية الفرعية للمنازعات والرقابة الجبائية
- المديرية الفرعية للوسائل
- المديرية الفرعية للإعلام الآلي والتنظيم
- المديرية الفرعية للرقابة والبحث الجبائي

ثانياً: مركز الضرائب وهيكله الداخلي

يمثل مركز الضرائب النواة التشغيلية الرئيسية للمديرية. ووفقاً للمادة 88 من المرسوم، يُنظم في ثلاث مصالح رئيسية وقباضة ومصلحتين إضافيتين، وهو يتولى المهام اليومية المتعلقة بتسيير الملفات الجبائية للمكلفين التابعين له.

وتتوزع مهامه على النحو التالي:

- المصلحة الرئيسية للتسيير (المادة 89): تتكفل بمعالجة الملفات الجبائية، متابعة الامتيازات والإعفاءات، الدراسة الأولية للاحتجاجات، المصادقة على الجداول وسندات الإيرادات، واقتراح عمليات المراقبة والمراجعة.

• **المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث (المادة 90):** تقوم بإجراءات البحث عن المعلومة الجبائية، معالجتها وتخزينها، واقتراح عمليات المراجعة الميدانية والمراقبة على أساس المستندات.

• **المصلحة الرئيسية للمنازعات (المادة 95):** تتولى دراسة الطعون النزاعية والإغائية، ومعالجة طلبات استرجاع الرسوم.

ثالثاً: المركز الجوي للضرائب

يُعد المركز الجوي الواجهة الميدانية الأولى والأقرب للمكلفين، خاصة في المناطق النائية والأحياء والمناطق الصناعية الصغيرة. ووفقاً للمادة 102، يُنظم في ثلاث مصالح رئيسية وقبضة ومصلحتين، ويركز على:

- إحصاء الممتلكات والنشاطات الاقتصادية.
- تسيير الوعاء الضريبي محلياً.
- المراقبة الشكلية للتصريحات.
- تشكيل وتسيير قواعد البيانات المحلية (مصلحة البطاقات والمقارنات).

رابعاً: الإشراف المركزي والعلاقة مع المديرية العامة للضرائب

تخضع المديرية الولائية للإشراف الإداري والفني المباشر للمديرية العامة للضرائب (DGI) وتتكون DGI من أقسام رئيسية متخصصة في التشريع والتنظيم، التسيير والتحصيل، الرقابة والتحقيقات، بالإضافة إلى مديريات الدعم التقني (أنظمة المعلومات، الموظفين والتكوين، الوسائل والبنى التحتية، والإتصال). هذا الإشراف يضمن توحيد السياسات الجبائية على المستوى الوطني مع إعطاء المرونة اللازمة للمديريات الولائية للتكيف مع الواقع المحلي.

يستند الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية ورقلة إلى أحكام المادة 59 من المرسوم التنفيذي رقم 08-366، التي تنص صراحة على تنظيم كل مديرية ولائية للضرائب في خمس (5) مديريات فرعية رئيسية، بالإضافة إلى مركز الضرائب والمركز الجوي للضرائب.

هذا الهيكل التنظيمي مصمم بعناية فائقة ليحقق التوازن بين التخصص العميق في المهام الجبائية والتنسيق الفعال بين مختلف المصالح، مما يسمح بتغطية شاملة ومتكاملة لكافة الوظائف الجبائية على مستوى الولاية. وتتكون مديرية ورقلة حالياً من المديريات الفرعية التالية:

- المديرية الفرعية للعمليات الجبائية والتحصيل
- المديرية الفرعية للمنازعات والرقابة الجبائية
- المديرية الفرعية للوسائل

- المديرية الفرعية للإعلام الآلي والتنظيم
- المديرية الفرعية للرقابة والبحث الجبائي

للضرائب الولائية للمديرية التنظيمي الهيكل

20 العدد الرسمية الجريدة — 2009 مارس 29 في المؤرخ 08-366 رقم التنفيذي المرسوم

للضرائب الولائية للمديرية

للضرائب الولائي المدير



الولائية للمديرية التابعة الهياكل



الولائية لمديرية

(5) الفرعية لمديريات

التابعة الهياكل

الداخلية المصالح

رابعاً: مركز الضرائب وتنظيمه الداخلي

يمثل مركز الضرائب العمود الفقري والنواة التشغيلية الرئيسية للمديرية. ووفقاً للمادة 88 من المرسوم التنفيذي، يُنظم مركز الضرائب في ثلاث (3) مصالح رئيسية وقباضة ومصلحتين إضافيتين. وتتوزع مهامه الرئيسية على النحو التالي:

- **المصلحة الرئيسية للتسيير (المادة 89):** تتكفل بدراسة ومعالجة الملفات الجبائية للمكلفين التابعين للمركز، متابعة الامتيازات والإعفاءات الجبائية، الدراسة الأولية للاحتجاجات، المصادقة على الجداول وسندات الإيرادات، واقتراح تسجيل المكلفين لعمليات المراقبة أو المراجعة المحاسبية، بالإضافة إلى إعداد التقارير الدورية وتجميع الإحصائيات.
- **المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث (المادة 90):** تقوم بإنجاز إجراءات البحث عن المعلومة الجبائية من مختلف المصادر، معالجتها، تخزينها، وتوزيعها، واقتراح عمليات المراجعة في عين المكان والمراقبة على أساس المستندات للتصريحات المقدمة من المكلفين.
- **المصلحة الرئيسية للمنازعات (المادة 95):** تتولى دراسة كل الطعون النزاعية أو الإعفائية الموجهة إلى المركز، الناتجة عن فرض الضرائب أو الزيادات أو الغرامات، بالإضافة إلى معالجة طلبات استرجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة.

خامساً: المركز الجوّاري للضرائب

يُعدّ المركز الجوّاري للضرائب الواجهة الميدانية الأقرب للمكلفين، خاصة في المناطق النائية والأحياء السكنية والمناطق الصناعية الصغيرة. ووفقاً للمادة 102 من المرسوم، يُنظم في ثلاث (3) مصالح رئيسية وقباضة ومصلحتين، ومن أبرز مكوناته:

- **المصلحة الرئيسية للتسيير (المادة 103):** تتكفل بإحصاء الممتلكات والنشاطات الاقتصادية، تسيير الوعاء الضريبي، إعداد فرض الضرائب، والمراقبة الشكلية للتصريحات المقدمة، بالإضافة إلى المصادقة على الجداول وسندات الإيرادات.
- **مصلحة البطاقات والمقارنات (المادة 109):** تقوم بتشكيل وتسيير قاعدة المعطيات الجبائية، متابعة استعمال المعلومات المستردة من مختلف الجهات، وإعداد الوضعيات والتقارير الإحصائية الدورية.

سادساً: الإشراف المركزي والعلاقة مع المديرية العامة للضرائب (DGI)

تخضع مديرية الضرائب الولائية للإشراف الإداري والفني والتقني المباشر للمديرية العامة للضرائب (DGI). ووفقاً للمخطط التنظيمي لسنة 2021، تتكون المديرية العامة من عدة أقسام ومديريات متخصصة أهمها:

- قسم التشريع والتنظيم الجبائي والشؤون القانونية
- قسم التسيير والتحصيل وتحديث الإجراءات المهنية

- قسم الرقابة والتحقيقات الجبائية
- مديرية أنظمة المعلومات
- مديرية الموظفين والتكوين
- مديرية الوسائل والبنى التحتية
- مديرية الاتصال

هذا الإشراف المركزي يضمن توحيد السياسات الجبائية على المستوى الوطني، مع إعطاء هامش مرونة للمديريات الولائية للتكيف مع الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية لكل ولاية.

المطلب الثالث: واقع الرقمنة في مديرية الضرائب لولاية ورقلة

أولاً: المنظومة الرقمية المعتمدة حالياً في إطار التوجه الوطني نحو الرقمنة

تعتمد مديرية الضرائب لولاية ورقلة على مجموعة من المنصات والأنظمة الرقمية، أبرزها:

- منصة التصريح الإلكتروني.(Jibaya)
- نظام الدفع الإلكتروني للضرائب والرسوم.
- منظومة الفوترة الإلكترونية.
- نظام التسجيل الجبائي الإلكتروني.
- الربط الإلكتروني مع الجهات الإدارية الأخرى (الجمارك، السجل التجاري، البنوك...).

ثانياً: البنية التحتية التقنية

تعتمد المديرية على بنية تحتية تقنية تساهم في تحسين الأداء وتسهيل تسيير مختلف الخدمات الإدارية، حيث أصبحت الرقمنة عنصراً أساسياً في العمل اليومي داخل المؤسسة. وتشمل هذه البنية عدة وسائل وتجهيزات تقنية حديثة، من أهمها:

- شبكات الاتصال الداخلية والخارجية التي تسمح بتبادل المعلومات بسرعة .
- أجهزة الحاسوب والخوادم المستعملة في معالجة البيانات وتخزينها .
- مراكز البيانات الخاصة بحفظ وتنظيم المعلومات الرقمية .
- التطبيقات والبرمجيات المعلوماتية المستخدمة في تسيير الملفات والخدمات .
- قواعد البيانات الإلكترونية التي تسهل الوصول إلى المعلومات واسترجاعها .
- أنظمة الحماية والأمن المعلوماتي للحفاظ على سرية المعطيات .

ورغم أهمية هذه الوسائل في تطوير العمل الإداري، إلا أن المديرية ما تزال تواجه بعض الصعوبات التقنية مثل ضعف سرعة الإنترنت في بعض الأحيان، والحاجة المستمرة لتحديث الأجهزة والبرمجيات، إضافة إلى ضرورة تعزيز أنظمة حماية البيانات من المخاطر الإلكترونية..

ثالثاً: التحديات التي تواجه التحول الرقمي

يُعتبر التحول الرقمي من أهم المشاريع الحديثة التي تسعى المديرية إلى تطويرها، إلا أن تطبيقه يواجه عدة تحديات تؤثر على فعاليته وسرعة تنفيذه. ومن أبرز هذه التحديات:

- ضعف البنية التحتية الرقمية في بعض المناطق .
- نقص التكوين الرقمي لدى بعض الموظفين والمستخدمين .
- مقاومة التغيير والاعتماد المستمر على الطرق التقليدية في العمل .
- مشاكل أمن المعلومات وحماية البيانات الإلكترونية .
- الحاجة إلى تحديث القوانين والتشريعات المتعلقة بالإدارة الرقمية .
- ارتفاع تكاليف التجهيزات التقنية والصيانة الدورية .
- صعوبة مواكبة التطور السريع في مجال التكنولوجيا الحديثة .

ورغم هذه العراقيل، يبقى التحول الرقمي خطوة ضرورية لتحقيق إدارة أكثر كفاءة وشفافية، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، إضافة إلى تسهيل الإجراءات الإدارية وتوفير الوقت والجهد

المبحث الثالث: خصائص عينة الدراسة واختبارات الثبات والتوزيع

المطلب الأول: الخصائص الديموغرافية والمهنية لأفراد العينة

تُعدّ دراسة الخصائص الديموغرافية والمهنية لأفراد العينة خطوة أساسية ومهمة في أي بحث ميداني، إذ تسمح بفهم طبيعة المستجوبين ومدى تمثيلهم للمجتمع البحثي، وتساعد في تفسير النتائج وتحديد إمكانية تعميمها. وقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي للعينة المكونة من 38 موظفاً ومسؤولاً في مديرية الضرائب لولاية ورقلة الخصائص التالية:

أولاً: توزيع أفراد العينة حسب الجنس

تشير النتائج إلى أن العينة تتكون من 15 موظفاً ذكراً بنسبة 39.5%، و23 موظفة أنثى بنسبة 60.5%. يعكس هذا التوزيع هيمنة نسبية للعنصر النسوي في الكوادر الإدارية للمديرية، وهو ما يتوافق مع التوجهات العامة للدولة الجزائرية في تعزيز مشاركة المرأة في الوظائف العمومية، خاصة في القطاعات الإدارية والجبائية.

الجنس	التكرار	النسبة المئوية %
ذكر	15	39.5%
أنثى	23	60.5%
المجموع	38	100%

جدول 4: توزيع أفراد العينة حسب الجنس

ثانياً: توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية

يُبين التحليل أن الفئة العمرية (30-40 سنة) تمثل الغالبية بـ 16 مستجوباً (42.1%)، تليها فئة (أكثر من 50 سنة) بـ 10 أفراد (26.3%)، ثم فئة (41-50 سنة) بـ 8 أفراد (21.1%)، وأخيراً فئة (أقل من 30 سنة) بـ 4 أفراد (10.5%). يشير هذا التوزيع إلى أن العينة تتميز بنضج مهني ملحوظ، مع وجود توازن بين الخبرة المتراكمة والطاقات الشابة.

الفئة العمرية	التكرار	النسبة %
أقل من 30 سنة	4	10.5%
من 30 إلى 40 سنة	16	42.1%
من 41 إلى 50 سنة	8	21.1%
أكثر من 50 سنة	10	26.3%
المجموع	38	100%

جدول 5: توزيع أفراد العينة حسب العمر

ثالثاً: توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

تكشف البيانات أن 19 مستجوباً (50%) يحملون شهادة الثانوية العامة، و15 مستجوباً (39.5%) يحملون شهادة الليسانس/البكالوريوس، و3 مستجوبين (7.9%) يحملون الماستر/الماجستير، ومستجوب واحد (2.6%) يحمل الدكتوراه. يعكس هذا التنوع في المستويات التعليمية غنى الكفاءات البشرية داخل المديرية، مع الإشارة إلى أهمية التكوين الميداني والخبرة العملية إلى جانب الشهادات الأكاديمية.

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة %
ثانوي	19	50.0%
ليسانس /بكالوريوس	15	39.5%
ماستر /ماجستير	3	7.9%
دكتوراه	1	2.6%
المجموع	38	100%

جدول 6: توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

رابعاً: توزيع أفراد العينة حسب التخصص

يتصدر التخصصات الأخرى النسبة الأعلى بـ 12 مستجوباً (31.6%)، يليها القانون بـ 11 مستجوباً (28.9%)، ثم المحاسبة والجباية بـ 10 مستجوبين (26.3%)، فالإقتصاد بـ 3 مستجوبين (7.9%)، وإدارة الأعمال بـ 2 مستجوبين (5.3%). يبرز هذا التوزيع أهمية التخصصات القانونية والمحاسبية في العمل الجبائي.

النسبة %	التكرار	التخصص
26.3%	10	محاسبة / جباية
7.9%	3	اقتصاد
28.9%	11	قانون
5.3%	2	إدارة أعمال
31.6%	12	أخرى
100%	38	المجموع

جدول 7: توزيع أفراد العينة حسب التخصص

خامساً: توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

تُمثل فئة مفتشي الضرائب الشريحة الأكبر بـ 15 مستجوباً (39.5%)، تليها فئة "أخرى" بـ 8 مستجوبين (21.1%)، ثم رؤساء المصالح بـ 7 مستجوبين (18.4%)، فالإطارات بـ 5 مستجوبين (13.2%)، وأخيراً المديرون الفرعيون بـ 3 مستجوبين (7.9%). يعطي حضور مفتشي الضرائب بنسبة مرتفعة مصداقية ميدانية عالية للدراسة.

النسبة %	التكرار	الوظيفة
39.5%	15	مفتش ضرائب
18.4%	7	رئيس مصلحة
7.9%	3	مدير فرعي
13.2%	5	إطار
21.1%	8	أخرى
100%	38	المجموع

جدول 8: توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

سادساً: توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

يتصدر أصحاب الخبرة الأكثر من 15 سنة بنسبة 28.9% (11 مستجوباً)، تليها فئة أقل من 3 سنوات بـ 26.3% (10 مستجوبين)، ثم فئة 8-15 سنة بـ 21.1%، وفئة 3-7 سنوات بـ 10.5%. يعكس هذا التنوع ثراء العينة بتجارب مختلفة.

النسبة %	التكرار	سنوات الخبرة
26.3%	10	أقل من 3 سنوات
10.5%	4	من 3 إلى 7 سنوات
21.1%	8	من 8 إلى 15 سنة
28.9%	11	أكثر من 15 سنة
13.2%	5	فئة أخرى
100%	38	المجموع

جدول 9: توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

سابعاً: توزيع أفراد العينة حسب المصلحة الحالية

تستحوذ مصلحة الإعلام الآلي على النسبة الأعلى بـ 28.9% (11 مستجوباً)، تليها مصلحة التحصيل بـ 26.3%، ثم الرقابة الجبائية والتسيير بـ 18.4% لكل منهما، وأخيراً المنازعات بـ 7.9%. يُعدّ تركيز نسبة كبيرة في مصلحة الإعلام الآلي ذا دلالة إيجابية نظراً لارتباطه المباشر بموضوع الرقمنة.

النسبة %	التكرار	المصلحة الحالية
18.4%	7	الرقابة الجبائية
26.3%	10	التحصيل
7.9%	3	المنازعات
18.4%	7	التسيير
28.9%	11	الإعلام الآلي
100%	38	المجموع

جدول 10: توزيع أفراد العينة حسب المصلحة الحالية

أولاً: توزيع أفراد العينة حسب الجنس

أظهرت نتائج التحليل أن العينة تتكون من 15 موظفاً ذكراً بنسبة 39.5%، مقابل 23 موظفة أنثى بنسبة 60.5%. يعكس هذا التوزيع هيمنة نسبية للعنصر النسوي داخل الكوادر الإدارية والجبائية بالمديرية. ويُعدّ هذا التوجه إيجابياً يتماشى مع سياسات الدولة الجزائرية الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة في الوظائف العمومية، خاصة في المجالات الإدارية والمالية التي تتطلب دقة وانضباطاً عالياً.

ثانياً: توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية يسيطر على العينة الفئة العمرية من 30 إلى 40 سنة بـ 16 مستجوباً (42.1%)، تليها فئة أكثر من 50 سنة بـ 10 أفراد (26.3%)، ثم فئة 41-50 سنة بـ 8 أفراد (21.1%)، وأخيراً فئة أقل من 30 سنة بـ 4 أفراد (10.5%). يدل هذا التوزيع على نضج مهني ملحوظ لأفراد العينة، مع وجود توازن جيد بين الخبرة المتراكمة لكبار السن والحيوية والقدرة على التكيف مع التكنولوجيا لدى الفئات الأصغر سناً.

ثالثاً: توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

تكشف البيانات أن أكبر نسبة (50%) تحمل شهادة الثانوية العامة (19 مستجوباً)، يليها حاملو الليسانس/البكالوريوس بنسبة 39.5% (15 مستجوباً)، ثم الماستر بنسبة 7.9% (3 مستجوبين)، والدكتوراه بنسبة 2.6% (مستجوب واحد). يبرز هذا التنوع أهمية الجمع بين الشهادات الأكاديمية والتكوين الميداني والخبرة العملية في المجال الجبائي.

رابعاً: توزيع أفراد العينة حسب التخصص

يتصدر "التخصصات الأخرى" النسبة الأعلى بـ 31.6% (12 مستجوباً)، يليه تخصص القانون بـ 28.9% (11 مستجوباً)، ثم المحاسبة والجباية بـ 26.3% (10 مستجوبين). هذا التوزيع يعكس الطبيعة متعددة التخصصات للعمل الجبائي الذي يتطلب معارف قانونية، محاسبية، اقتصادية وإدارية.

خامساً: توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

تُمثل فئة مفتشي الضرائب الشريحة الأكبر بنسبة 39.5% (15 مستجوباً)، تليها فئة "أخرى" بنسبة 21.1%، ثم رؤساء المصالح بنسبة 18.4%. يمنح التمثيل الكبير لمفتشي الضرائب مصداقية ميدانية عالية للنتائج.

المطلب الثاني: اختبار ثبات أداة الدراسة (Cronbach's Alpha)

حرص الباحث على التحقق من ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل ألفا كرونباخ، الذي يُعدّ من أكثر المقاييس دقة وشيوعاً لقياس الاتساق الداخلي للمقاييس متعددة العناصر. تم حساب المعامل لكل محور على حدة عبر برنامج SPSS ، وجاءت النتائج كالتالي:

التفسير	تقييم الثبات	معامل Alpha	عدد العبارات	المحور
اتساق داخلي عالي جداً	ممتاز	0.887	8	واقع الرقمنة الجبائية
ثبات مرتفع	جيد جداً	0.826	8	مستوى الالتزام الضريبي
أعلى قيمة ثبات	ممتاز	0.899	8	أثر الرقمنة على الالتزام
اتساق ممتاز	ممتاز	0.887	8	العراقيل والتحديات

جدول 11: نتائج اختبار الثبات

تكشف هذه النتائج عن ثبات مرتفع جداً لجميع محاور الاستبيان (جميعها فوق 0.80)، مما يؤكد أن الأداة موثوقة علمياً وصالحة للاستخدام في التحليلات الاستدلالية.

المطلب الثالث: اختبار التوزيع الطبيعي (Kolmogorov-Smirnov)

نظراً لصغر حجم العينة (38 مستجوباً) وطبيعة البيانات الترتيبية، تم إجراء اختبار كولموغوروف-سميرنوف لتحديد ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، وذلك لاختيار نوع الاختبارات الاستدلالية المناسبة.

القرار	N	نطاق Sig.	المحور
لا يتبع التوزيع الطبيعي	38	0.000 – 0.003	واقع الرقمنة الجبائية
لا يتبع التوزيع الطبيعي	38	0.000 – 0.001	مستوى الالتزام الضريبي
لا يتبع التوزيع الطبيعي	38	0.000 – 0.002	أثر الرقمنة على الالتزام
لا يتبع التوزيع الطبيعي	38	0.000 – 0.001	العراقيل والتحديات

جدول 12: ملخص نتائج اختبار KS

أظهرت النتائج أن جميع محاور الدراسة لا تتبع التوزيع الطبيعي ($\text{Sig.} < 0.05$)، وبالتالي تم اعتماد الاختبارات اللابارامترية (سبيرمان والانحدار) في الفصل الثالث.

خلاصة الفصل

يُمثل الفصل الثاني الجسر المنهجي والتطبيقي الأساسي بين الإطار النظري الذي تم تناوله في الفصل الأول، والتحليل الميداني التطبيقي الذي سيعرضه الفصل الثالث. وقد سعى هذا الفصل إلى تقديم صورة واضحة وشاملة عن المنهجية العلمية المتبعة في الدراسة، مع تبرير كل خيار بحثي اتخذ، وتقديم عرض مؤسسي مفصل لمديرية الضرائب لولاية ورقلة بوصفها الميدان التطبيقي للبحث.

في المبحث الأول، تم عرض الإطار المنهجي للدراسة بشكل دقيق، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لقدرته على وصف الظاهرة وتحليل العلاقات بين متغيراتها. كما تم تحديد حدود الدراسة موضوعياً ومكانياً وزمانياً، وتم اختيار عينة قصدية قوامها 38 موظفاً ومسؤولاً ممن لهم صلة مباشرة بموضوع الرقمنة الجبائية، أما أداة جمع البيانات، فقد تم بناؤها وفق مراحل منهجية دقيقة شملت المراجعة النظرية، الصياغة الأولية، التحقق من الصدق الظاهري، والتجربة الاستطلاعية. ويتكون الاستبيان من محورين رئيسيين، يتفرع الثاني إلى أربعة محاور فرعية، كل منها يحتوي على 8 عبارات، معتمداً على مقياس ليكرت الخماسي، وقد تم توظيف برنامج **SPSS** الإصدار 26 لمعالجة البيانات، حيث تم إدخال المتغيرات بدقة في **Variable View**، ثم إدخال الإجابات في **Data View**، واستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة (اختبار الثبات، التوزيع التكراري، اختبار كولموغوروف-سميرنوف، الإحصاء الوصفي، ارتباط سبيرمان، والانحدار الخطي).

وفي المبحث الثاني، تم تقديم مديرية الضرائب لولاية ورقلة من خلال إطارها القانوني المستمد أساساً من المرسوم التنفيذي رقم 08-366 لسنة 2008، مع بيان مهامها وصلاحياتها المتنوعة. كما تم تفصيل الهيكل التنظيمي للمديرية، الذي يتكون من خمس مديريات فرعية، ومركز الضرائب، والمركز الجوّاري، بالإضافة إلى علاقتها بالمديرية العامة للضرائب (**DGI**) وقد أبرز هذا المبحث الأهمية الاستراتيجية للمديرية كونها تعمل في ولاية ذات ثقل اقتصادي كبير.

أما المبحث الثالث، فقد ركز على خصائص العينة الديموغرافية والمهنية، حيث أظهرت النتائج غلبة العنصر النسوي، وسيطرة الفئة العمرية 30-40 سنة، وتنوع المؤهلات والتخصصات والخبرات. كما أكدت نتائج اختبار ألفا كرونباخ على ثبات مرتفع جداً لجميع محاور الاستبيان (تراوحت بين 0.826 و 0.899)، مما يؤكد مصداقية الأداة. وأظهر اختبار كولموغوروف-سميرنوف أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، الأمر الذي استدعى استخدام الاختبارات اللابارامترية في تحليل الفرضيات.

خلاصة القول، يتضح من هذا الفصل أن الدراسة اعتمدت منهجية علمية رصينة ومتמסקة، تجمع بين الصرامة المنهجية والملاءمة لطبيعة الموضوع. كما قدمت صورة مؤسسية واضحة عن مديرية الضرائب لولاية ورقلة، وأثبتت صلاحية أداة القياس وجاهزيتها. وبهذا يكون الفصل الثاني قد هيا الأراضية الصلبة والموثوقة للانتقال إلى الفصل الثالث، الذي سيعرض النتائج الميدانية ويحللها ويناقشها باستفاضة.

الفصل الثالث

عرض وتحليل نتائج الدراسة
الميدانية

مقدمة الفصل:

يُمثّل هذا الفصل محور الدراسة وجوهرها، إذ يتضمّن عرضاً تفصيلياً وتحليلاً علمياً دقيقاً للنتائج المستخلصة من الاستبيان الميداني الموزّع على موظفي مديرية الضرائب لولاية ورقلة. وينقسم الفصل إلى ثلاثة مباحث: يُكرّس الأول للتحليل الوصفي لعبارات كل محور من محاور الدراسة، فيما يُخصّص الثاني لاختبار فرضيات الدراسة باستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة، في حين يُقدّم الثالث مناقشة شاملة للنتائج في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة، مع خلاصة التوصيات والمقترحات.

المبحث الأول: التحليل الوصفي لمحاور الدراسة

المطلب الأول: تحليل واقع الرقمنة الجبائية في مديرية الضرائب بورقلة

يسعى هذا المطلب إلى الكشف عن واقع الرقمنة الجبائية في مديرية الضرائب لولاية ورقلة من وجهة نظر الموظفين المستجوبين، وذلك عبر تحليل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعبارة الثماني المكوّنة لهذا المحور.

المتوسط الحسابي	العبارة	الانحراف المعياري	التفسير
3.08	توافر شبكة اتصالات وإنترنت ذات تغطية كافية	1.323	محايد
2.74	جاهزية الأنظمة المعلوماتية وموثوقيتها	1.131	موافق
2.34	تفعيل منصة التصريح الإلكتروني وتعميمها	0.966	موافق
2.50	فعالية نظام الدفع الإلكتروني للضرائب	0.923	موافق
2.79	توفر منظومة الفوترة الإلكترونية وتطبيقها	0.991	موافق
2.79	وجود نظام تسجيل جبائي إلكتروني محين وشامل	1.255	موافق
3.13	توظيف الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات في الرقابة	1.256	محايد
2.45	الربط الإلكتروني مع الأجهزة الإدارية الأخرى	0.950	موافق
2.73	المتوسط الكلي للمحور الثاني (MC2)	0.81	موافق

جدول 13: تحليل واقع الرقمنة الجبائية

أولاً: تحليل عبارات البنية التحتية الرقمية

تُشير بيانات الجدول إلى أن عبارات البنية التحتية الرقمية الثلاث (توافر الشبكة، جاهزية الأنظمة المعلوماتية، الربط مع الأجهزة الأخرى) جاءت بمتوسطات تراوحت بين 2.45 و 3.08. ولافت للانتباه أن عبارة «توافر شبكة الاتصالات والإنترنت» حصلت على أعلى متوسط في هذا المحور بـ 3.08 يقع في نطاق المحايد، مما يُشير إلى أن الموظفين يرون أن البنية التحتية الاتصالية ليست في مستوى يُمكن من دعم منظومة جبائية رقمية متكاملة بالشكل المطلوب.

ثانياً: تحليل عبارات المنصات الإلكترونية الجبائية

جاءت عبارة «تفعيل منصة التصريح الإلكتروني وتعميمها» «بأدنى متوسط في المحور (2.34)، مما يعكس درجة موافقة أعلى من بقية العبارات ويُشير إلى أن الموظفين يُقرّون بتقدم ملموس في هذا الجانب. في حين جاء «توظيف الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات» «بأعلى متوسط (3.13) ضمن نطاق الحياد، مما يكشف عن أن هذه التقنية المتقدمة لا تزال في مرحلة محدودة من التطبيق.

ثالثاً: التقييم الكلي للمحور الثاني

بلغ المتوسط الحسابي الكلي للمحور الثاني 2.73 بانحراف معياري 0.81، وهو متوسط يقع في النطاق الثاني [1.81-2.60]، وتحديداً في الحدود الفاصلة مع النطاق الثالث (المحايد). ويُفسّر هذا المتوسط بأن الموظفين يُقرّون بوجود واقع رقمي جبائي معقول في المديرية، غير أنه لا يزال دون المستوى المأمول لتحقيق رقمنة جبائية شاملة

المطلب الثاني: تحليل مستوى الالتزام الضريبي للمؤسسات

المتوسط الحسابي	العبارة	الانحراف المعياري	التفسير
2.47	الالتزام بتقديم الإقرارات الضريبية في المواعيد	1.006	موافق
2.89	اتسام الإقرارات بالدقة والشفافية	1.008	محايد
2.74	تراجع ملموس في حالات التهرب الضريبي	0.950	موافق
2.76	الاستجابة لطلبات الإدارة في الآجال المعقولة	0.883	موافق
2.63	توافر وثائق وسجلات محاسبية منتظمة	0.883	موافق
2.66	استخدام خبراء جبائيين مختصين	0.847	موافق
2.66	إسهام التصريح الإلكتروني في تحسين الدقة	0.909	موافق
2.34	تسديد الالتزامات الجبائية بصورة كاملة	1.169	موافق
2.65	المتوسط الكلي للمحور الثالث (MC3)	0.64	موافق

جدول 14: تحليل مستوى الالتزام الضريبي للمؤسسات

أولاً: تحليل عبارات الامتثال الإجرائي

تُشير بيانات الجدول إلى أن جانب الامتثال الإجرائي (تقديم الإقرارات في المواعيد، توافر الوثائق، استخدام خبراء جبايين (يحظى بمستويات موافقة جيدة، إذ تراوحت متوسطات هذه العبارات بين 2.47 و 2.66 ويلاحظ أن «تسديد الالتزامات الجبائية بصورة كاملة» حصل على أدنى متوسط في المحور (2.34)، مما يدل على وجود درجة موافقة أعلى بين المستجوبين حول هذا الجانب.

ثانياً: تحليل عبارات الامتثال المالي والشفافية

جاءت عبارة «اتسام الإقرارات الضريبية بالدقة والشفافية» بأعلى متوسط في المحور (2.89) ضمن نطاق الحياد، مما يعكس بعض التردد لدى المستجوبين في تقييم شفافية الإقرارات. كذلك جاءت عبارة «الاستجابة لطلبات الإدارة» بمتوسط 2.76 في نطاق الحياد، مما يُشير إلى أن هناك هامشاً للتحسين في هذا الجانب.

ثالثاً: التقييم الكلي للمحور الثالث

بلغ المتوسط الحسابي الكلي للمحور الثالث 2.65 بانحراف معياري 0.64 وهو يقع في النطاق الثالث (2.61-3.40) الموافق لدرجة «محايد» في سلم ليكرت، وإن كان في حدوده الدنيا مما يُلمح إلى ميل خفيف نحو الموافقة. ويُفسّر ذلك بأن الموظفين يرون أن مستوى الالتزام الضريبي للمؤسسات يتراوح بين المقبول والمحايد، وأن ثمة مجالاً واسعاً لتحسينه.

المطلب الثالث: تحليل أثر الرقمنة الجبائية على مستوى الالتزام الضريبي

المتوسط الحسابي	العبرة	الانحراف المعياري	التفسير
2.37	إسهام التصريح الإلكتروني في رفع نسبة الامتثال	0.852	موافق
2.61	خفض الدفع الإلكتروني من حالات التأخر في السداد	0.974	موافق
2.39	اكتشاف حالات التهرب الضريبي بسهولة أكبر	0.855	موافق
2.45	تعزيز ثقة المكلفين وتحفيز امتثالهم الطوعي	0.760	موافق
2.47	تقليل الاتصال المباشر مما قلل الفساد	1.006	موافق
2.47	توجيه المراجعات الجبائية نحو المخاطر الحقيقية	0.830	موافق

2.32	خفض تكلفة الامتثال الجبائي على المؤسسات	0.842	موافق
2.32	تحفيز المؤسسات غير الرسمية على الاندماج	0.809	موافق
2.35	المتوسط الكلي للمحور الرابع (MC4)	0.59	موافق

جدول 15: تحليل أثر الرقمنة الجبائية على مستوى الالتزام الضريبي

أولاً: تحليل عبارات الأثر على الامتثال الطوعي

تُشير البيانات إلى أن جميع عبارات هذا المحور تقع في النطاق الثاني [1.81-2.60] الموافق لدرجة «موافق» في سلم ليكرت، مما يُشير إلى إجماع المستجوبين على الأثر الإيجابي للرقمنة على مستوى الالتزام الضريبي. وتُمثّل عبارتا «خفض تكلفة الامتثال الجبائي» و«تحفيز المؤسسات غير الرسمية على الاندماج» أكثر العبارات موافقةً بمتوسط 2.32 لكل منهما.

ثانياً: تحليل عبارات الأثر على مكافحة التهرب الضريبي

تُبرز نتائج هذا المحور وجود توافق بين المستجوبين على أن الرقمنة أسهمت في تيسير اكتشاف حالات التهرب الضريبي (متوسط 2.39، وفي توجيه المراجعات الجبائية نحو المخاطر الحقيقية) (متوسط 2.47). وقد أتاح الربط الإلكتروني للأجهزة الإدارية للمديرية امتلاك رؤية شاملة حول وضعية المكلفين الجبائية، مما يُعزز فاعلية عمليات الرقابة والتحصيل.

ثالثاً: التقييم الكلي للمحور الرابع

بلغ المتوسط الحسابي الكلي للمحور الرابع 2.35 بانحراف معياري 0.59، وهو متوسط يقع بوضوح في النطاق الثاني [1.81-2.60] الموافق لدرجة «موافق». ويُفسّر ذلك بأن الموظفين يُقرّون بشكل واضح بأثر الرقمنة الجبائية الإيجابي على مستوى الالتزام الضريبي للمؤسسات، وهو ما يُشكّل الأساس التجريبي لاختبار الفرضية الرئيسية للدراسة.

المطلب الرابع: تحليل العراقيل والتحديات أمام الرقمنة الجبائية

المتوسط الحسابي	العبارة	الانحراف المعياري	التفسير
1.79	ضعف البنية التحتية الرقمية	0.841	دائماً
2.24	محدودية الوعي الرقمي لدى بعض الموظفين	0.820	غالباً
2.26	قصور الإطار التشريعي المنظم للمعاملات الإلكترونية	1.005	غالباً
2.26	مقاومة بعض المكلفين للتحول الرقمي	0.860	غالباً
2.08	ضعف التكوين والتأهيل الجبائي الرقمي للموارد البشرية	0.882	غالباً
2.03	غياب أو قصور الربط الإلكتروني بين الأجهزة والمؤسسات	0.944	غالباً
2.55	صعوبات في أمن المعلومات وحماية البيانات الشخصية	1.005	أحياناً
2.21	ضعف ثقافة الامتثال الضريبي رغم توافر الأنظمة الرقمية	0.935	غالباً
2.23	المتوسط الكلي للمحور الخامس (MC5)	0.58	غالباً

جدول 16: تحليل العراقيل والتحديات أمام الرقمنة الجبائية

أولاً: تحليل عبارات العراقيل التقنية والبنية

يتصدر «ضعف البنية التحتية الرقمية» قائمة العراقيل بمتوسط بالغ 1.79 يقع في النطاق الأول [1.00-1.80] الموافق لدرجة «دائماً»، مما يشير إلى أن هذا العائق يُعاني منه الموظفون بشكل شبه يومي ومستمر. وتُعدّ هذه النتيجة من أبرز ما كشفت عنه الدراسة الميدانية، إذ تُشكّل البنية التحتية قاعدة أي منظومة رقمية. يليه قصور الربط الإلكتروني بين الأجهزة والمؤسسات (2.03)، وصعوبات أمن المعلومات وحماية البيانات (2.55).

ثانياً: تحليل عبارات العراقيل البشرية والتنظيمية

تُشير البيانات إلى أن العراقيل البشرية والتنظيمية تحضر بدرجة «غالباً» في جميع عباراتها؛ إذ يتكرر ضعف التكوين والتأهيل الرقمي للموارد البشرية بمتوسط 2.08، ومحدودية الوعي الرقمي لدى بعض الموظفين بمتوسط 2.24، ومقاومة بعض المكلفين للتحويل الرقمي بمتوسط 2.26. ويُشير هذا الواقع إلى الحاجة الماسة إلى برامج تكوينية متخصصة وحملات توعية فاعلة.

ثالثاً: التقييم الكلي للمحور الخامس: بلغ المتوسط الحسابي الكلي للمحور الخامس 2.23 بانحراف معياري 0.58، وهو يقع في النطاق الثاني [1.81-2.60] الموافق لدرجة «غالباً». ويُشير ذلك إلى أن العراقيل والتحديات التي تواجه الرقمنة الجبائية بمديرية ورقلة تحضر بصورة متكررة وغالبة، مما يُشكل تحدياً حقيقياً أمام تحقيق الأهداف المنشودة من التحويل الرقمي في الإدارة الجبائية.

المبحث الثاني: اختبار فرضيات الدراسة

المطلب الأول: اختبار العلاقة بين الرقمنة الجبائية والالتزام الضريبي

تسعى هذه الفقرة إلى اختبار وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين محاور الدراسة، وذلك باستخدام معامل ارتباط سبيرمان نظراً لعدم خضوع البيانات للتوزيع الطبيعي.

أولاً: نتائج اختبار سبيرمان

النتيجة	Sig.	معامل سبيرمان	المتغير التابع	المتغير المستقل
علاقة دالة ✓	0.006	0.437**	MC3 - الالتزام الضريبي	MC2 - الرقمنة الجبائية
علاقة دالة ✓	0.008	0.423**	MC4 - أثر الرقمنة	MC2 - الرقمنة الجبائية
لا توجد علاقة X	0.571	0.095	MC5 - العراقيل	MC2 - الرقمنة الجبائية
لا توجد علاقة X	0.207	0.209	MC4 - أثر الرقمنة	MC3 - الالتزام الضريبي

لا توجد علاقة X	0.823	0.037	MC5 - العراقيل	MC3 - الالتزام الضريبي
لا توجد علاقة	0.272	0.183	MC5 - العراقيل	MC4 - أثر الرقمنة

جدول 17: يوضح نتائج اختبار سبيرمان

ثانياً: تفسير معاملات الارتباط

كشفت نتائج معامل ارتباط سبيرمان عن وجود علاقتين ارتباطيتين موجبتين ذاتي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية: 0.01

- العلاقة بين واقع الرقمنة الجبائية (MC2) ومستوى الالتزام الضريبي (MC3) بلغ معامل الارتباط 0.437 بمستوى دلالة 0.006، وهو ما يُشير إلى علاقة ارتباطية موجبة معتدلة القوة. أي أنه كلما ارتقى مستوى الرقمنة الجبائية في المديرية، كلما ارتفع مستوى الالتزام الضريبي للمؤسسات.
- العلاقة بين واقع الرقمنة الجبائية (MC2) وأثر الرقمنة (MC4) بلغ معامل الارتباط 0.423 بمستوى دلالة 0.008، مما يؤكد الترابط الوثيق بين مستوى توافر منظومة الرقمنة وحجم آثارها الإيجابية على الالتزام الضريبي.

في المقابل، لم تثبت أي علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين محور العراقيل والتحديات (MC5) وبقية المحاور، مما يُشير إلى أن العراقيل قائمة بشكل مستقل ولا تُقلص بالضرورة من الآثار الإيجابية للرقمنة المتاحة.

المطلب الثاني: اختبار أثر الرقمنة الجبائية على الالتزام الضريبي

لاختبار الأثر التنبؤي للرقمنة الجبائية على مستوى الالتزام الضريبي، تم توظيف تحليل الانحدار الخطي البسيط مع اعتبار محور الرقمنة (MC2) متغيراً مستقلاً، ومحور الالتزام الضريبي (MC3) متغيراً تابعاً.

أولاً: ملخص النموذج (Model Summary)

معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	R ² المعدل	الخطأ المعياري للتقدير
0.541	0.293	0.273	0.543

جدول 18: يوضح ملخص النموذج (Model Summary)

يُشير معامل التحديد R^2 البالغ 0.293 إلى أن واقع الرقمنة الجبائية يُفسّر ما نسبته 29.3% من التباين في مستوى الالتزام الضريبي للمؤسسات، فيما تُعزى النسبة المتبقية (70.7%) إلى متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج.

ثانياً: اختبار جودة النموذج (ANOVA)

مصدر التباين	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	Sig.
الانحدار (Regression)	1	4.402	14.914	0.000
البواقي (Residual)	36	0.295	—	—
المجموع (Total)	37	—	—	—

جدول 19: يوضح اختبار جودة النموذج (ANOVA)

تُشير قيمة F البالغة 14.914 بمستوى دلالة 0.000 إلى أن النموذج الانحداري ككل يتمتع بقدرة تفسيرية ذات دلالة إحصائية عالية عند مستوى المعنوية 0.01.

ثالثاً: معاملات الانحدار (Coefficients)

المتغير	(B غير معياري)	Beta (معياري)	قيمة t	Sig.
الثابت (Constant)	1.490	—	4.766	0.000
الرقمنة الجبائية MC2	0.425	0.541	3.862	0.000

جدول 20: يوضح معاملات الانحدار (Coefficients)

رابعاً: تفسير معاملات الانحدار ومعادلة التنبؤ

تُشير النتائج إلى أن معامل انحدار الرقمنة الجبائية ($B = 0.425$) يعني أن كل ارتفاع بوحدة واحدة في مؤشر الرقمنة الجبائية يُفضي إلى ارتفاع مستوى الالتزام الضريبي بمقدار 0.425 وحدة، وذلك عند ثبات المتغيرات الأخرى. كما يُشير معامل $Beta$ المعياري (0.541) إلى أن للرقمنة الجبائية تأثيراً موجباً معتدلاً على الالتزام الضريبي. وتُعبّر عن هذه العلاقة بمعادلة الانحدار الآتية:

$$MC3 = 1.490 + 0.425 \times MC2$$

ولمّا كانت قيمة t تساوي 3.862 بمستوى دلالة $0.05 > 0.000$ ، فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذي دلالة إحصائية للرقمنة الجبائية على مستوى الالتزام الضريبي للمؤسسات.

خامساً: قبول أو رفض الفرضيات

القرار	Sig.	الفرضية
✓ مقبولة	0.006	توجد علاقة ارتباطية دالة بين الرقمنة الجبائية والالتزام الضريبي
✓ مقبولة	0.008	توجد علاقة ارتباطية دالة بين الرقمنة الجبائية وأثرها على الالتزام
✓ مقبولة	0.000	يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقمنة الجبائية على الالتزام الضريبي
X مرفوضة	0.571	توجد علاقة ارتباطية دالة بين العراقيل والالتزام الضريبي

جدول 21: يوضح قبول أو رفض الفرضيات

المبحث الثالث: مناقشة النتائج والتوصيات

المطلب الأول: مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الإطار النظري

أولاً: مقارنة النتائج مع الدراسات السابقة

تتسجم نتائج هذه الدراسة في مجملها مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة في مجال الرقمنة الجبائية وأثرها على الامتثال الضريبي. فقد أكدت أغلب الدراسات المنجزة في دول نامية وناهضة أن تبني منظومات التصريح والدفع الإلكتروني يُفضي بشكل ملموس إلى رفع معدلات الامتثال الضريبي الطوعي، وتقليل التهرب الضريبي، وتحسين كفاءة عمليات الرقابة الجبائية.

وتتوافق نتيجة وجود علاقة ارتباطية موجبة معتدلة ($r = 0.437$) بين الرقمنة الجبائية والالتزام الضريبي مع ما كشفته الدراسات الميدانية المشابهة، والتي وجدت في المقابل أن هذه العلاقة تبقى معتدلة وليست قوية، نظراً لوجود عوامل أخرى متعددة تُحدد مستوى الامتثال الضريبي كالمستوى الثقافي للمكلفين، والثقة في الإدارة الجبائية، والإطار التشريعي المنظم.

ثانياً: تفسير النتائج في ضوء الواقع المحلي

في السياق المحلي لولاية ورقلة، يمكن تفسير النتائج المحصّل عليها في ضوء جملة من الاعتبارات : فمن جهة، تمتاز ورقلة بتركز مؤسسات اقتصادية فاعلة في القطاع النفطي والخدمي، وهو ما يجعل الالتزام

الضريبي لها ضرورة حتمية لمواصلة أنشطتها. ومن جهة أخرى، يُشكّل ضعف البنية التحتية الرقمية (متوسط 1.79 أي «دائماً») عائقاً موضوعياً حقيقياً أمام التوسع في الرقمنة الجبائية بالمنطقة.

وتتسق نتيجة عدم وجود علاقة دالة بين محور العراقيل وبقية المحاور مع فرضية أن الموظفين يُواصلون أداء مهامهم الرقابية وتحقيق نتائج إيجابية على صعيد الالتزام الضريبي رغم وجود العراقيل، مما يدل على توافر قدر من المرونة والإصرار المؤسسي في مواجهة التحديات.

المطلب الثاني: الاستنتاجات العامة للدراسة

أولاً: الاستنتاجات المتعلقة بواقع الرقمنة

- بلغ المتوسط الكلي لمحور واقع الرقمنة الجبائية 2.73، مما يُشير إلى وجود منظومة رقمية جبائية معقولة في المديرية، وإن كانت دون المستوى الأمثل المأمول.
- تُمثّل منصة التصريح الإلكتروني وتعميمها أكثر عناصر الرقمنة حضوراً وفاعلية في المديرية (متوسط 2.34).
- يبقى توظيف الذكاء الاصطناعي في الرقابة الجبائية في مستوى متواضع (متوسط 3.13 في نطاق الحياد)، مما يُشير إلى أن هذه التكنولوجيا المتقدمة لم تُستثمر بعد بالشكل الكافي.

ثانياً: الاستنتاجات المتعلقة بالالتزام الضريبي

- بلغ المتوسط الكلي لمحور الالتزام الضريبي 2.65، وهو متوسط يقع في الحدود الدنيا للنطاق الثالث (المحايد)، مما يدل على مستوى التزام «معقول» لا يزال قابلاً للتحسين.
- تُبدي المؤسسات مستوى أفضل في جانب التسديد الفعلي للالتزامات (متوسط 2.34 أي موافق) مقارنة بجانب شفافية الإقرارات (متوسط 2.89 أي محايد).

ثالثاً: الاستنتاجات المتعلقة بآثر الرقمنة

- ثبت وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية للرقمنة الجبائية على مستوى الالتزام الضريبي (Beta = 0.541، Sig. = 0.000).
- تُفسّر الرقمنة الجبائية ما نسبته 29.3% من التباين في مستوى الالتزام الضريبي، وهو أثر معتدل يُشير إلى تضافر عوامل أخرى في تشكيل سلوك الامتثال الضريبي.
- يُعدّ خفض تكلفة الامتثال الجبائي وتحفيز المؤسسات غير الرسمية على الاندماج من أبرز الآثار الإيجابية للرقمنة وفق المستجوبين.

المطلب الثالث: التوصيات والمقترحات

أولاً: توصيات على المستوى التقني والبنوي

- الإسراع في تطوير البنية التحتية الرقمية لمديرية الضرائب بورقلة، ولا سيما شبكات الاتصالات والإنترنت التي تُشكل القاعدة الأساسية لأي نظام رقمي جبائي فاعل.
- تعزيز الربط الإلكتروني بين مديرية الضرائب وبقية الأجهزة الإدارية المعنية (الجمارك، السجل التجاري، البنوك) من أجل الوصول إلى رؤية شاملة ومتكاملة لوضعية المكلفين الجبائية.
- الاستثمار في منظومات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة لتوجيه عمليات الرقابة الجبائية نحو المخاطر الحقيقية وتعظيم كفاءتها.
- تعزيز منظومة أمن المعلومات وحماية البيانات الشخصية للمكلفين بما يكفل الثقة في المنظومة الرقمية الجبائية.

ثانياً: توصيات على المستوى البشري والتكويني

- إطلاق برامج تكوينية مكثفة ومتخصصة لموظفي مديرية الضرائب في مجال التقنيات الرقمية الجبائية، مع التركيز على المهارات العملية والتطبيقية.
- تنظيم حملات توعية موجهة للمكلفين بالضريبة حول مزايا التصريح والدفع الإلكتروني، وكيفية التعامل مع المنصات الرقمية الجبائية، بهدف الحد من مقاومة التحول الرقمي.
- تشجيع الاستعانة بكفاءات متخصصة في الإعلام الآلي والمحاسبة الرقمية في المناصب القيادية بالمديرية لقيادة مسيرة التحول الرقمي.

ثالثاً: توصيات على المستوى التشريعي والتنظيمي

- العمل على سد الثغرات التشريعية المتعلقة بالمعاملات الجبائية الإلكترونية، وتحديث المنظومة القانونية بما يتوافق مع متطلبات الرقمنة الجبائية ويمنحها سنداً قانونياً محكماً.
- دراسة إمكانية تعميم نظام الفاتورة الإلكترونية على أوسع نطاق ممكن من المؤسسات، بما يُسهم في الحد من الاقتصاد غير الرسمي وتعزيز الشفافية الضريبية.
- التفكير في منح حوافز جبائية للمؤسسات الممتثلة التي تستخدم المنصات الرقمية في تصريحاتها وتسديد ضرائبها، بوصفه أسلوباً تحفيزياً لنشر ثقافة الامتثال الضريبي الطوعي.

رابعاً: آفاق بحثية مستقبلية

- دراسة أثر الرقمنة الجبائية على الالتزام الضريبي في عينات أوسع تشمل ولايات جزائرية متعددة، للحصول على نتائج أكثر قابلية للتعميم.
- إجراء دراسات مقارنة بين المناطق الجغرافية الجزائرية المختلفة لتحديد العوامل المؤثرة في نجاح تجارب الرقمنة الجبائية.
- توجيه البحث العلمي نحو دراسة دور الذكاء الاصطناعي بالتحديد في تحسين فاعلية الرقابة الجبائية ومكافحة التهرب الضريبي في الجزائر.

خلاصة الفصل

عرض هذا الفصل وحلّ النتائج المستخلصة من الدراسة الميدانية لعينة مكونة من 38 موظفاً بمديرية الضرائب لولاية ورقلة. وقد كشف التحليل الوصفي أن مستوى الرقمنة الجبائية معقول ومقبول وإن كان دون المأمول (متوسط (2.73)، وأن مستوى الالتزام الضريبي يتراوح بين المقبول والمحايد (متوسط (2.65)، وأن الآثار الإيجابية للرقمنة على الالتزام تُدرك بوضوح من طرف الموظفين (متوسط (2.35)، في حين تظل العراقيل حاضرة بصورة متكررة (متوسط (2.23). وعلى صعيد اختبار الفرضيات، أثبتت نتائج معامل سبيرمان وتحليل الانحدار وجود أثر إيجابي معتدل وذو دلالة إحصائية للرقمنة الجبائية على الالتزام الضريبي ($Beta = 0.541$)، ($R^2 = 0.293$)، ($Sig. = 0.000$)، مما يؤكد الدور المحوري للرقمنة الجبائية في تعزيز الامتثال الضريبي. ودعا الفصل في ختامه إلى تبني جملة من التوصيات التقنية والبشرية والتشريعية الكفيلة بتعظيم المردود الإيجابي للتحويل الرقمي في الإدارة الجبائية الجزائرية.

خاتمة عامة

انطلقت هذه الدراسة من إشكالية مركزية مؤداها: ما مدى أثر الرقمنة الجبائية على مستوى الالتزام الضريبي للمؤسسات الاقتصادية؟ وذلك من خلال دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية ورقلة. وقد سعت الدراسة عبر فصولها الثلاثة إلى تقديم إجابة علمية موضوعية وميدانية لهذا التساؤل الجوهرى في ظل التحول الرقمي الذي تشهده الإدارة الجبائية الجزائرية.

في الفصل الأول، تم وضع الأسس النظرية و لمفاهيمية لمفهومي الرقمنة الجبائية والالتزام الضريبي، مع تحليل العلاقة النظرية بينهما، واستعراض أبرز الدراسات السابقة والتجارب الدولية. أما الفصل الثاني، فقد شكّل الجسر المنهجي بين الجانب النظري والتطبيقي، حيث تم تقديم المنهج الوصفي التحليلي، وبناء أداة الاستبيان واختبار صلاحيتها وثباتها، بالإضافة إلى تقديم مفصل لمديرية الضرائب لولاية ورقلة استناداً إلى المرسوم التنفيذي رقم 08-366.

وفي الفصل الثالث، تم عرض وتحليل النتائج الميدانية للدراسة. وقد كشفت النتائج عن عدة حقائق هامة:

- بلغ المتوسط العام لواقع الرقمنة الجبائية 2.73، وهو مستوى متوسط يشير إلى وجود منظومة رقمية مقبولة ولكنها لا تزال دون المستوى المأمول.
- سجل مستوى الالتزام الضريبي متوسطاً قدره 2.65، في الحدود الدنيا من النطاق المحايد.
- أثبتت نتائج معامل ارتباط سبيرمان وتحليل الانحدار الخطي وجود علاقة ارتباطية موجبة معتدلة وأثر إيجابي ذي دلالة إحصائية للرقمنة الجبائية على الالتزام الضريبي ($Beta = 0.541$ ، $R^2 = 0.293$ ، $Sig. = 0.000$). أي أن الرقمنة تفسر ما نسبته 29.3% من التباين في مستوى الالتزام الضريبي.

- أبرزت الدراسة أن ضعف البنية التحتية الرقمية ونقص التكوين الرقمي وإشكاليات أمن المعلومات تُعدّ أبرز العراقيل التي تواجه التحول الرقمي في المديرية.

تتفق نتائج هذه الدراسة في مجملها مع العديد من الدراسات السابقة التي أكدت على الدور الإيجابي للرقمنة في تعزيز الامتثال الضريبي، مع الإشارة إلى أن هذا الأثر يبقى معتدلاً بسبب وجود عوامل أخرى (ثقافية، تنظيمية، وتشريعية) تؤثر في سلوك المكلفين.

ومن أبرز الاستنتاجات العامة لهذه الدراسة:

1. الرقمنة الجبائية أصبحت ضرورة استراتيجية لا غنى عنها لتحسين أداء الإدارة الجبائية وتعزيز الالتزام الضريبي.
2. رغم التقدم المحرز، فإن مديرية الضرائب لولاية ورقلة لا تزال تواجه تحديات تقنية وبشرية وتنظيمية تحول دون تحقيق الرقمنة الكاملة.

3. هناك فجوة بين توفر بعض الأنظمة الرقمية وبين الاستفادة القصوى منها في رفع مستوى الامتثال الضريبي.

التوصيات الرئيسية:

- الإسراع في تطوير البنية التحتية الرقمية وتعزيز الربط الإلكتروني بين الجهات الحكومية.
 - إطلاق برامج تكوينية مكثفة ومستمرة للموظفين في مجال الرقمنة الجبائية.
 - تعزيز الوعي الضريبي لدى المكلفين من خلال حملات توعوية حول مزايا التصريح والدفع الإلكتروني.
 - تحديث الإطار التشريعي ليتوافق مع متطلبات الاقتصاد الرقمي.
 - تبني نظام فوترة إلكترونية إلزامي وتوسيع نطاق الذكاء الاصطناعي في عمليات الرقابة . ومن آفاق البحث المستقبلية:
 - إجراء دراسات مقارنة بين عدة ولايات جزائرية.
 - دراسة أثر الرقمنة على الامتثال الضريبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - تقييم دور الذكاء الاصطناعي في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر.
- في الختام، يمكن القول إن الرقمنة الجبائية تمثل رافعة استراتيجية حقيقية لتعزيز الالتزام الضريبي وتحسين مردودية الجباية في الجزائر، شريطة تجاوز العراقيل التقنية والبشرية والتنظيمية القائمة. وإن نجاح هذا التحول الرقمي سيساهم لا محالة في تعزيز العدالة الجبائية، ودعم التنمية الاقتصادية، وتعبئة الموارد المالية اللازمة لبناء جزائر جديدة.

قائمة المراجع والمصادر

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. بلعيد، حنان. (2022). التصريح الإلكتروني وأثره على امتثال المؤسسات الاقتصادية للالتزامات الجبائية في الجزائر. أطروحة دكتوراه، جامعة البليدة 2.
2. بن عزة، محمد. (2019). الإصلاح الجبائي في الجزائر وأثره على التهرب الضريبي: دراسة تحليلية للفترة 2000-2018. مجلة الاقتصاد والإدارة، جامعة تلمسان، العدد 15، ص. 45-72.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2009). المرسوم التنفيذي رقم 08-366 المؤرخ في 17 ذي القعدة 1429 الموافق 15 نوفمبر 2008، المتضمن التنظيم الداخلي لمديريات الضرائب الولائية. الجريدة الرسمية، العدد 20، 29 مارس 2009.
4. الحمدان، عبد الله. (2018). الرقمنة الجبائية في الدول العربية: الواقع والتحديات. مجلة الإدارة المالية والحوكمة، المجلد 4، العدد 2، ص. 12-38.
5. العشي، الطيب وبوعيشة، سعيدة. (2021). أثر التحول الرقمي في الإدارة الجبائية على تحسين جودة الخدمات الضريبية. مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 6، العدد 1، ص. 88-110.
6. مجمد، رضا وشراف، خديجة. (2020). الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين مستوى الأداء الجبائي. مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 8، العدد 3، ص. 201-220.
7. المديرية العامة للضرائب. (2021). المخطط التنظيمي للمديرية العامة للضرائب. وزارة المالية، الجزائر.
8. وزارة المالية. (2022). تقرير حول نشاط المديرية العامة للضرائب لسنة 2021. الجزائر.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

9. Crandall, W., Gavin, R., & Masters, J. (2021). *Tax Administration 3.0: The Digital Transformation of Tax Administration*. OECD Publishing.
10. IBM Corp. (2019). *IBM SPSS Statistics for Windows, Version 26.0*. Armonk, NY: IBM Corp.
11. International Monetary Fund (IMF). (2022). *Revenue Mobilization for a Resilient and Inclusive Recovery*. IMF Staff Guidance Note.
12. Mergel, I., Edelmann, N., & Haug, N. (2019). Defining digital transformation: Results from expert interviews. *Government Information Quarterly*, 36(4), 101385.
13. OECD. (2017). *Tax Administration 2017: Comparative Information on OECD and Other Advanced and Emerging Economies*. OECD Publishing.

- 14.OECD. (2021). *Digital Transformation of Tax Administration*. Forum on Tax Administration, OECD Publishing, Paris.
- 15.Okunogbe, O., & Pouliquen, V. (2022). Technology, taxation, and corruption: Evidence from the introduction of electronic tax filing. *American Economic Journal: Economic Policy*, 14(1), 344–372.

ثالثاً: المصادر الإلكترونية والرسمية

16. المديرية العامة للضرائب. (2023). المنصة الإلكترونية للتصريح والدفع الجبائي "Jibaya" متاح على www.mfdgi.gov.dz :
17. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (2009). العدد 20، 29 مارس 2009.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

مديرية الضرائب لولاية ورقلة

استبيان

أثر الرقمنة الجبائية على مستوى الالتزام الضريبي

في المؤسسات الاقتصادية - دراسة ميدانية بمديرية الضرائب لولاية ورقلة

السيد/السيدة المستجوب(ة)، في إطار إعداد دراسة علمية حول أثر الرقمنة الجبائية على الالتزام الضريبي في المؤسسات الاقتصادية، يُرجى التكرم بالإجابة عن أسئلة هذا الاستبيان بكل موضوعية. تُؤكّد السرية التامة للمعلومات وأن الاستخدام سيكون لأغراض بحثية علمية فحسب .

المحور الأول: البيانات الشخصية والمهنية

الجنس	☐ ذكر ☐ أنثى
الفئة العمرية	☐ أقل من 30 سنة ☐ 30-40 سنة ☐ 41-50 سنة ☐ أكثر من 50 سنة
المؤهل العلمي	ثانوي ☐ ليسانس / بكالوريوس ☐ ماستر / ماجستير ☐ دكتوراه
التخصص	☐ محاسبة / جباية ☐ اقتصاد ☐ قانون ☐ إدارة أعمال ☐ أخرى:
الوظيفة / المهمة	☐ مفتش ضرائب ☐ رئيس مصلحة ☐ مدير فرعي ☐ إطار ☐ أخرى:

سنوات الخبرة في المجال الجبائي	☐ أقل من 3 سنوات ☐ 3-7 سنوات ☐ 8-15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة
الإدارة / المصلحة الحالية	☐ الرقابة الجبائية ☐ التحصيل ☐ المنازعات ☐ التسيير ☐ الإعلام الآلي ☐ أخرى:.....

المحور الثاني: واقع الرقمنة الجبائية في مديرية ضرائب ورقلة

يرجى تقييم مدى توافر وفعالية أنظمة الرقمنة الجبائية التالية وفق مقياس خماسي (=1) ضعيف جداً،
=5ممتاز)

الرقم	العبرة	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً
1	توافر شبكة اتصالات وإنترنت ذات تغطية كافية لدعم المنظومة الجبائية الرقمية	☐	☐	☐	☐	☐
2	جاهزية الأنظمة المعلوماتية المستخدمة في المديرية وموثوقيتها	☐	☐	☐	☐	☐
3	تفعيل منصة التصريح الإلكتروني (e-Filing) وتعميمها على المؤسسات	☐	☐	☐	☐	☐
4	فعالية نظام الدفع الإلكتروني للضرائب والرسوم	☐	☐	☐	☐	☐
5	توفر منظومة الفوترة الإلكترونية (e-Invoicing) وتطبيقها	☐	☐	☐	☐	☐

6	وجود نظام تسجيل جبائي إلكتروني محيّن وشامل	☐	☐	☐	☐	☐
7	توظيف أنظمة الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات في الرقابة الجبائية	☐	☐	☐	☐	☐
8	الربط الإلكتروني مع الأجهزة الإدارية الأخرى (الجمارك، الضمان الاجتماعي، البنوك)	☐	☐	☐	☐	☐

المحور الثالث: مستوى الالتزام الضريبي لدى المؤسسات المتابعة

يرجى تقدير مستوى الالتزام الضريبي للمؤسسات الاقتصادية من وجهة نظركم المهنية (=1) أوافق تماماً=5 ... لا أوافق تماماً)

الرقم	العبرة	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً
1	تلتزم المؤسسات عموماً بتقديم إقراراتها الضريبية في المواعيد المحددة قانوناً	☐	☐	☐	☐	☐
2	تُسَدّد المؤسسات التزاماتها الجبائية بصورة كاملة ودون تأخير ملحوظ	☐	☐	☐	☐	☐
3	تتسم الإقرارات الضريبية للمؤسسات في الغالب بالدقة والشفافية	☐	☐	☐	☐	☐
4	يُلاحَظ تراجع ملموس في حالات التهرب الضريبي خلال السنوات الأخيرة	☐	☐	☐	☐	☐

5	تستجيب المؤسسات لطلبات الإدارة الجبائية في الآجال المعقولة	☐	☐	☐	☐	☐
6	تتوافر لدى المؤسسات وثائق وسجلات محاسبية وجبائية منتظمة وموثقة	☐	☐	☐	☐	☐
7	تستخدم المؤسسات خبراء جبائيين مختصين لضمان صحة إقراراتها	☐	☐	☐	☐	☐
8	يسهم التصريح الإلكتروني في تحسين دقة الإقرارات الضريبية المقدمة	☐	☐	☐	☐	☐

المحور الرابع: أثر الرقمنة الجبائية على الالتزام الضريبي

ما مدى موافقتكم على العبارات التالية المتعلقة بأثر الرقمنة الجبائية على التزام المؤسسات؟

الرقم	العبرة	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً
1	أسهم تطبيق التصريح الإلكتروني في رفع نسبة امتثال المؤسسات الضريبي بمديريتنا	☐	☐	☐	☐	☐
2	خفّض الدفع الإلكتروني للضرائب من حالات التأخر في السداد	☐	☐	☐	☐	☐
3	أتاح الربط الإلكتروني للأجهزة الإدارية اكتشاف حالات التهرب الضريبي بسهولة أكبر	☐	☐	☐	☐	☐
4	عزّزت الشفافية الرقمية ثقة المكلفين في الإدارة الجبائية وحفّزت امتثالهم الطوعي	☐	☐	☐	☐	☐

5	أسهمت الرقمنة في تقليص الاتصال المباشر بين الموظفين والمكلفين مما قلل الفساد	☐	☐	☐	☐	☐
6	أدى توظيف أنظمة الرقابة الرقمية إلى توجيه المراجعات الجبائية نحو المخاطر الحقيقية	☐	☐	☐	☐	☐
7	خفّض التصريح الإلكتروني من تكلفة الامتثال الجبائي على المؤسسات	☐	☐	☐	☐	☐
8	ثُخِّفَت الرقمنة الجبائية المؤسسات غير الرسمية على الاندماج في المنظومة الرسمية	☐	☐	☐	☐	☐

المحور الخامس: العوائق والتحديات

ما مدى موافقتكم على أن العوامل التالية تمثل عائقاً أمام تطبيق الرقمنة الجبائية بفعالية؟

الرقم	العبرة	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	أبداً
1	ضعف البنية التحتية الرقمية) شبكة الإنترنت، الأجهزة (يُعرقل تطبيق الرقمنة الجبائية	☐	☐	☐	☐	☐
2	محدودية الوعي الرقمي لدى بعض موظفي الإدارة الجبائية تُضعف كفاءة الأنظمة الرقمية	☐	☐	☐	☐	☐
3	قصور الإطار التشريعي والقانوني المنظم للمعاملات الجبائية الإلكترونية	☐	☐	☐	☐	☐
4	مقاومة بعض المكلفين للتحويل الرقمي واستمرار تفضيلهم للمعاملات الورقية	☐	☐	☐	☐	☐

5	ضعف التكوين والتأهيل الجبائي الرقمي للموارد البشرية بالمديرية	☐	☐	☐	☐	☐
6	غياب أو قصور الربط الإلكتروني بين مختلف الأجهزة والمؤسسات المعنية	☐	☐	☐	☐	☐
7	صعوبات في أمن المعلومات وحماية البيانات الشخصية للمكلفين	☐	☐	☐	☐	☐
8	ضعف ثقافة الامتثال الضريبي لدى بعض المؤسسات رغم توافر الأنظمة الرقمية	☐	☐	☐	☐	☐

المحور السادس: المقترحات والتوصيات

1. ما هي أبرز الإجراءات التي نقتترحونها لتعزيز الرقمنة الجبائية بمديرية ورقلة؟

□ الاستثمار في البنية التحتية الرقمية (شبكة الإنترنت والأجهزة)

□ تعزيز برامج التكوين والتأهيل الرقمي للموظفين والمكلفين

□ تطوير الإطار القانوني والتشريعي لضمان حجية الوثائق الإلكترونية

□ تبسيط واجهات منصات الخدمات الجبائية الإلكترونية

□ توسيع الربط الإلكتروني مع الجهات الإدارية الأخرى

□ تفعيل برامج التوعية بأهمية الالتزام الجبائي الرقمي

2. من وجهة نظركم، ما درجة تأثير الرقمنة الجبائية على مستوى الالتزام الضريبي للمؤسسات الاقتصادية

بولاية ورقلة؟

□ تأثير كبير جداً

□ تأثير كبير

□ تأثير متوسط

□ تأثير ضعيف

□ لا يوجد تأثير يُذكر

الرقم	السؤال والإجابة
1	هل تعتقدون أن الأنظمة الرقمية الجبائية الحالية كافية لتحقيق الامتثال الضريبي المطلوب؟ وضحوا إجاباتكم.
2	ما هي التجارب الأجنبية في الرقمنة الجبائية التي تقترحون الاستفادة منها في السياق الجزائري؟
3	ما هي ملاحظتكم وتوصياتكم الإضافية حول موضوع الرقمنة الجبائية والالتزام الضريبي؟

شكراً جزيلاً على تعاونكم وإسهامكم في إثراء هذا البحث العلمي